الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة
كليـــة العلوم الإجتماعية و الإنسانية
قســم العلوم الإجتماعية
تخصص علم الإجتماع التنظيم

البعد الطاقوي للسياسة الخارجية في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماسترفي العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالبة :

- بن شيخي نادية
- صلعة صارة

إشراف الأستاذ:

- العطري علي

- **أعضاء لجنة المناقشة :**

❖ **الأستاذ (ة) :بلحاج الهواري ..... رئيسا**
❖ **الأستاذ (ة): شاربي محمد..... مناقشا**
❖ **الأستاذ (ة) : العطري علي ..... مشرف و مقرر**

السنة الجامعية : 2016/2015

إهـــــداء

إلى أغلى ما في الوجود .. إلى من أنارت دربي... إلى من سهرت الليالي ن أجلي...

إلى من تعبت و لم تنم جفوني طوال انتظاري... إلى نبع الحنان

التي وهبت عمرها و حياتها لتربيتنا... تـــاج رأسي أمي الغالية

إلى من تعب و شقى لأجل دراستي... إلى من أوصلني إلى ما أنه عليه اليوم

أبـــــي الغـــــالــي

إلى أغز إخوتي : خولة، كريم، محمود، سهيلة,نور الهدى ,اميرة ,مروى

إلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب في هذا الانجاز :

ماما فاطمة, خالتي حورية، سعاد، مروان، أسماء، شريفة، أميرة، نور الهدى، نجاة , حفصة..

إلى الكتكوتة هديـل

إلى رفيقة دربي ومن قطعت معي المسافات وبذلك المجهودات لوصولنا إلى هذا،

الـغـالية نـــــــــاديـة.

صـــــــــارة

الإهـــــــــــداء

أهدي ثمرة علمي

إلى التي كانت تعزيني في الحزن و رجائي في اليأس و قوتي في الضعف

1- ولا تزال إلى معنى الحياة... من القلب يهواها و العمر فــداها

و أطلب من الله أن يرعـاهــاأمي

2- إلى من حياني به ربي ليكون لي راعيـا و رائدا دون أن ينتظر منى

مقابلا أو حتى رد الجميل أبـي

3- كما لا يفوتني أن أتقدم بالعرفان والامتنان إلى الإنسان الذي لولاه لما

كان هذا العمل الذي ستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم و الغد و إلى الأبد

كمال رزقاني

4- إلى أفراد عائلتي كبيرا و صغيرا خاصة :

نوال ، نعيمة ، إكرام ، مليكة ، أيمن ، وليد ، هوارية ، سناء ، أم الخير, خضرة، خديجة، أبي محمد...

5- و إلى كل من ساعدني معنويا، مروان ، حسين ، مصطفى ، خليل ، هشام

6- إلى رفيقة دربي من قطعت معي المسافات و ساندتني في كل الأوقات

للوصول إلى هذا العمل الغــالية صــارة.

نـــــادية

شكر وتقدير.

الحمد لله و الشكر لله أولا و أخيرا.

نتقدم بخالص الشكر و بالغ التقدير إلى إستادنا الشريف الذي قبل الإسراف على هاته المذكرة و على نصائح و توجيهاته القيمة، وعلى جميل صبره نسال الله تعالى أن يوفقه لكل خير و أن يبارك فيه خدمه للعلم و أهله.

- و نتقدم بوافر الشكر و العرفان إلى إلا السادة أعضاء لجنة المنافسة الذين تلطفوا بقبولهم مناقشة هذه المذكرة، كما نتوجه بالشكر الكل من بذل مما كل الجهود و نسال الله ان يجزيهم عن خير الجزاء وأخيرا نعود و نوجه إلى العلي القدير بالحمد و الشكر على انه وفقنا ووهبنا الصبر و المثابرة على انجاز هذا العمل المتواضع.

الطالبتان :

بن شيخي نادية.

صلعة صارة

خـطـةالبحـث:

مقدمة

الفصلالأول: الإطار النظري للطاقة والسياسة الخارجية.

المبحثالأول: ماهية الطاقة و أهميتها

المطلبالأول: مفهوم الطاقة

المطلبالثاني: أهم مصادر الطاقة

المطلبالثالث: أهمية الطاقة على الصعيد العالمي

المبحثالثاني: السياسة الخارجية و أبعادها

المطلبالأول: تعريف السياسة الخارجية

المطلبالثاني: أنماط و خصائص السياسة الخارجية

المطلبالثالث: أبعاد السياسة الخارجية

الفصلالثاني: اقتصاديات الطاقة في الجزائر و أزماتها.

المبحثالأول: اقتصاديات الطاقة في الجزائر

المطلب الأول: أهم مصادر الطاقة في الجزائر

المطلب الثاني: الطلب على الطاقة في الجزائر

المطلب الثالث : أهم المؤسسات الطاقوية

المبحث الثاني: أزمات الطاقة في الجزائر

المطلب الأول: الجزائر اتجاه الأزمة النفطية سنة 1973.

المطلب الثاني : تداعيات الأزمة الاقتصادية سنة 1986.

المطلب الثالث : الأوضاع النفطية في الجزائر سنة 2000 – 2013.

الفصل الثالث : السياسة الطاقوية الجزائرية على الصعيد الخارجي.

المبحث الأول : القرار الطاقوي الخارجي في مجال الطاقة.

المطلب الأول: تعريف سياسة صنع القرار

المطلب الثاني : سياسة صنع القرار الخارجية إستراتيجية الجزائر

المطلب الثالث : سياسة صنع القرار الطاقوية

المبحث الثاني : الشراكة الجزائرية الخارجية

المطلب الأول : الشراكة الطاقوية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني : آليات التعاون النفطي الأمريكي – الجزائري

المطلب الثالث : الجزائر و منظمة الأوبك OPEC

المطلب الرابع : رهانات الطاقة في الجزائر.

الخاتمة :

مقدمـــة

مقدمة

– إن الطاقة كانت ولا تزال المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية، فهي تحظى باهتمام جميع دول العالم لما لها من أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي و الاجتماعي على المستوى العالمي و المكانة الأساسية في اقتصاديات الدول المصدرة و المستوردة لها.

و قد تطور استخدام الطاقة و تنوع استعمالها مع تطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب سواء من حيث تعدد مصادرها و كفاءتها أو من حيث تطور استهلاكها و مجالات استعمالها، و بالخصوص في الجزائر حيث يلعب قطاع الطاقة دورا هاما و رئيسيا و التنمية الاقتصادية و تعتبره الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني وذلك بفضل الموارد الهامة من المحروقات و الثروات الطبيعية التي تزحزح بها الوطن.

عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاعيها العام و الخاص من أجل المساهمة الفعالة في قطاع الطاقة و اكتساب التكنولوجيا والمهارات اللازمة حيث يلعب قطاع الطاقة في الجزائر دورا هاما و رئيسيا للتنمية الاقتصادية و يعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني وذلك بفضل الموارد من المحروقات والثروات الطبيعية.

الإشكالية :

مع ازدياد الطلب على الطاقة في نهاية القرن العشرين و كونها من أهم السلع الاقتصادية والإستراتيجية في الجزائر بحيث بادرت هذا الأخيرة في وضع إستراتيجية طاقوية في لائحة أجندة شؤونها الخارجية و ذلك لتأمين حاجات الاستهلاك المحلي المتزايد باعتبار الجزائر

من كبار منتجي و مصدري الطاقة وعليه تكون إشكالية الدراسة كما يلي :

إلى أي حد يلعب عامل الطاقة محددا أساسيا في السياسة الخارجية الجزائرية.

الفرضيات :

تولي الجزائر اهتماما بالغا في سياستها الخارجية و يتجلى ذلك في النشاط الدبلوماسي الجزائري في ما يخص قطاع المحروقات باعتبارها فاعلا دوليا ناتجا للنفط.

إن تأثر الاقتصاد الجزائري بمجريات الساحة الدولية خاصة في سوق النفط والتغير المستمر للأسعار وكذا تأثره بالأزمات النفطية الدولية يجعل منها فاعلا دوليا في هذا المجال مما يجعل قطاع الطاقة يلعب دورا مهما في السياسة الخارجية الجزائرية.

الوضعية المالية والاقتصادية المعتبرة بالجزائر ساعدها في الدخول في إستراتيجيةطاقوية دولية لمواكبة العولمة و تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

الفصل الأول

الإطار النظري للطاقة والسياسة الخارجية

الفصل الأول:الإطار النظري للطاقة والسياسة الخارجية

المبحث الأول: ماهية الطاقة و أهميتها

المطلب الأول: مفهوم الطاقة.

الطاقة بالمفهوم العام هي القوة القادرة على تحريك ساكن قد تكون كامنة ويقوم الإنسان بتحويلها من شكل إلى آخر وقد تكون غير كامنة كأشعة الشمس.

إن معرفة الإنسان بأهمية الطاقة تتطور بالتطور مع تراكم تجاربه اليومية فلقد اعتمد الإنسان الأول على طاقته الجسدية وتطورت معرفته مع استخدام طاقة المياه من خلال آلة البطارية وبدأ باستخدام الآلة إلى استخدام الفحم والنفط كمصدرين للطاقة.[1]

لقد تضاعفت حاجة الإنسان للطاقة منذ الثورة الصناعية فاستخدام الفحم، وتم اكتشاف النفط وكلا من الفحم الحجري والنفط تكونا في طبقات الأرض من أصل مواد عضوية.[2]

إن الطاقة باختلاف أشكالها و مصادرها، مازالت تعتبر العصب الرئيسي في اقتصاديات الدول و مؤشرا على مدى نحوها بحيث تعتبر مقياسا من مقاييس نهضتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية.[3]

يطلق اسم الطاقة على المصادر التي وفرت حتى الآن معظم احتياجات المجتمعات الصناعية الحديثة من الطاقة مثل :" الفحم ، البترول ، الغاز الطبيعي "، و إن أعظم الاكتشافات في مجال الطاقة حدثت منذ ما يقارب من ثلاث مائة عام حينما اكتشف الإنسان البخار، و اختراعه للآلة البخارية فكانت الثورة الصناعية التي تساهم في ظهورها أيضا

[1]- محمد عربي " النفط العربي وأزمة الطاقة في العالم " ، دار الثروة، بغداد، ط1، 1974، ص23.
و [2]- مستقبل الطاقة العالمية خلال الثمانينات و دور الأوبك، مجلة النفط والتنمية، رقم 06، مارس، ص64.
[3]- مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 46، 1987، ص180.

اكتشاف الفحم و تسخيره في الطاقة، وكانت إنجلترا مهد الثورة الصناعية لاكتشاف الفحم فيها ثم انتشرت بعدها في فرنسا ثم ألمانيا والولايات الأمريكية.كما يعرف بأن الطاقة هي كل ما يمدنا بالنور و يعطينا الدفء وينقلنا من مكان إلى آخر وتتيح استخراج طعامنا من الأرض و تحفيزه و تضع الماء بين أيدينا و يدير عجلة الآلات التي تخدمنا.

- وهي قدرة المادة على إعطاء قوى قادرة على انجاز عمل معين.
- وهي مقدرة نظام ما على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي (ماكر بلانك).
- وهي كيان مجرد لا يعرف إلا من خلال تحولاته.
- وهي عبارة عن كمية فيزيائية تظهر على شكل حرارة أو على شكل حركة ميكانيكية أو كطاقة ربط في أنوية الذرة بين البروتون و البيترون.[1]

المطلب الثاني: مصادر الطاقة.

الفرع الأول:الطاقة التقليدية.

يطلق اسم مصادر الطاقة التقليدية على المصادر التي وفرت حتى الآن معظم احتياجات المجتمعات الصناعية الحديثة من الطاقة، مثل : الفحم ، البترول ، الغاز الطبيعي واليورانيوم. و نعتبر كافة مصادر الطاقة التقليدية موارد نابضة و يقصد بالمورد النابض الموارد التي ينفد ما يتوفر منها في الطبيعة أو في مكان معين نتيجة استخراجه أو استخدامه ولا تقتصر ظاهرة النضوب على الموارد التقليدية للطاقة فحسب بل توجد كذلك موارد جديدة(غير تقليدية)، وذلك مثل النفط المستخلص من رمال الغاز والصخور الزيتية والنفط، ويطلق على النفط والغاز المستخلص من هذه المصادر الثلاثة، الوقود الصناعي[2]. بحيث أن الطاقة التقليدية حسب مصادرها تنقسم إلى أربع أنواع تتمثل في:

[1]- د.وهيب عيسى الناصر، مستقبل الطاقة العربي المتجددة، مؤتمر الطاقة العربي السابع، القاهرة 11 مايو / أيار 2002.
[2]- أحمد سعدي، مصادر الطاقة (أوراق الأوبك 3)، الكويت سنة 1983، ص 49 ص 50.

1- الفحم.

2- الغاز الطبيعي.

3- البترول.

4- اليورانيوم المستخدم في توليد الطاقة النووية.

أولا:الفحم:

يعتبر الفحم أهم مصادر الطاقة، يستخرج من باطن الأرض، وهو مزيج من مواد متعددة، وهو يتنوع حسب درجة جودته من مكان إلى آخر، كما أن الفحم يحتوي على قدر معين من الكربون، كما أنه يتم نقل الفحم من مناطق تعدينه البعيدة عن العمران إلى أماكن استخدامه في المصانع والمدن.[1]

أنواع الفحم :

الفحم هو أربعة أنواع، وهذا حسب درجة التفحم التي تعرضت لها بقايا النباتية المعروفة.[2]

أ-**الانتراسيت** : وهو يعرف بالفحم الصلب ويحتوي على كربون بنسبة أكثر من 95 % ويرجع تكوينه إلى 250 مليون سنة، ولا يوجد هذا النوع إلا بكميات محدودة في العالم.

ب- فحم البيتومين : و يعرف بالفحم اللين ويحتوي على نسبة تتراوح بين 80% و 90% من الكربون، ويحتاج تكوينه إلى 100 مليون سنة، ومن مميزاته أنه سهل الاحتراق، و ينتشر هذا النوع من معظم حقول إنتاج الفحم في العالم.

ج- اللجنيت (الفحم البني) : يحتوي على نسبة مرتفعة من الماء و نسبة منخفضة من الكربون (أقل من 60 %)، و يحتاج تكوينه إلى ما يتراوح بين أربعين و ستين سنة، ويتصف بإعطاء حرارة قليلة بالنسبة لوزنه، وذلك لاحتوائه على نسبة مرتفعة من الرطوبة.[1]

[1]- محمد إيهاب صلاح الدين، الطاقة و تحديات المستقبل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، التاريخ غير مدون، ص45.

[2]- محمد عبد العزيز عجيمة و آخرون ، الموارد الاقتصادية، دار الجامعات المصرية الإسكندرية، سنة 1975، ص297-298.

كما أن للفحم مخاطر تتمثل في اشتعاله غاز الميثان الناتج عن تفتيت الفحم و يكون خليطا متفجرا عند اختلاطه بالهواء.[2]

ثـانيا:البترول.

يعود اكتشاف البترول إلى عام 1859 الذي تم فيه حفر أول بئر بترولي في الولايات المتحدة الأمريكية في نيسلفانيا على يد " أدوين دريك " وقد تطور استعمال البترول بعد ذلك و خصوصا بعد أن تم اختراع آلة الاحتراق الداخلي في عام 1908، وأصبح البترول يستعمل لتسيير السيارات، و انتشرت تلك المحركات بسرعة فائقة. وبتحويل العقد الثاني من القرن 20 خطا الإنسان بالبترول ليدخل به عالما جديدا في القوة السيطرة، ففي 1914 تحولت البحرية البريطانية بالكامل.

مما أدى تحول الحرب العالمية الأولى إلى حرب بين الإنسان و الآلات بفعل البترول، هذا يرجع إلى أهمية البترول إلى درجة أن وصفه رئيس الحكومة الفرنسية بأن كل قطرة من البترول تعادل قطرة من الدم.[3]

كان تاريخ البترول و مسيرته خلال القرن العشرين بكامله عالما يفيض بالأحداث و يرتبط ارتباطا وثيقا بالصراعات، فالبترول هو أهم موضوع في عالمنا المعاصر سياسيا و اقتصاديا وسيظل البترول دائما الكلمة العليا في صراعات العالم السياسية، ولقد نجح البترول بخصائصه الفريدة ليغزو العالم، بحيث تظهر أهمية البترول من خاصية الاحتكار الإنتاجي و احتلال مناطق محدودة للجزء الأكبر من التكوينات و تحكم عدد محدد من الشركات في الجزء الأكبر من الإنتاج والنقل والتكرير. وأخيرا تخضع دراسة البترول في تحديد مناطق الإنتاج،

[1]- سمير محمود طلقت الغزال، باكالوريوس تجارة، قسم المحاسبة، التقسيم الاقتصادي للآثار البيئية لتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية، جامعة عين الشمس، سنة2006، ص21.

[2]- حسن أحمد شحاته ، التلوث البيئي و مخاطر الطاقة، ط 2002، ص 67 – 69.

[3]- حكمت سامي سليمان، نفط العراق، دار الرشيد للنشر، 1979، ص64.

ثم تنقل الدراسة إلى أهمية المورد البترولي وطريقة استغلاله و مراحل الصناعة المختلفة التي تمر بها عملية الإنتاج ابتداءا من الاكتشاف حتى نصل إلى يد المستهلك الأخير في صورة المشتقات والصناعات البتروكيميائية.

ثـالثا : اليورانيوم :

اكتشف في معدن " خلطة الغاز " في عام 1789 على يد الألماني " مارثيكلا بروتاليورانيوم هو عنصر كيميائي يحتوي على 92 بروتون و 92 إلكترون، و يعتبر عنصرامتحللا ذو نشاط إشعاعي، فهو يتواجد طبيعيا في التراب والصخور والماء بتركيزات منخفضة تحل لبضعة أجزاء لكل مليون، و يتم استخلاصه تجاريا من المعادن الحاوية له مثل اليورانينت، لليورانيوم حوالي 4.47 مليار سنة، مما يجعله مفيدا في تاريخ الأرض.[1]

تقوم العديد من الاستخدامات المعاصرة لليورانيوم على استغلال خصائصه النووية الفريدة إذ يتميز اليورانيوم بأنه النظير الوحيد الذي يمكن العثور عليه في الطبيعة وهو مادة خصبة كما أنه ذو أهمية في مجال التكنولوجيا النووية، وهو ما يولد الحرارة في مفاعلات الطاقة النووية، وأيضا ينتج مواد انشطارية تستخدم في صناعة الأسلحة النووية.

رابعا : الغاز الطبيعي.

الغاز الطبيعي النقي لا لون له ولا رائحة له، و هو يصلح للاستخدام كوقود بطريقة مباشرة، أي يستعمل بدون معالجة و عادة ما تضاف إلى هذا الغاز، إحدى المواد العضوية ذات رائحة مميزة، و يحتوي الغاز الطبيعي على نفس العناصر الرئيسية التي يحتوي عليها البترول باعتباره نوع من الهيدروكاربونات العضوية، ويتم تجميع الغاز بوضع تجهيزات خاصة على البئر لانتزاع الغاز أثناء خروجه مع البترول، هذا ما يجعل كمية كبيرة من الغاز تصدر بالحرق أثناء استخراج البترول.[2]

[1] - Lawrence Berckeley- National laboratory- Berckeley .U.S.Emsley 2001. P 479.

[2]- حسن عبد العزيز حسن، الطاقة في العالم اليوم، الكتاب الثالث، سنة 2003، ص111.

الغاز الطبيعي يختلط بالنفط نتيجة للضغط الواقع عليه في الممكن.[1] بحيث يتفوق الغاز الطبيعي على النفط من حيث قلة المخاطر الصحية والبيئية بسبب قلة المخلفات (البيئية)، والصلبة والسائلة، كما يمكن حصر مخاطر الغاز الطبيعي في :[2]

1- مخاطر محدودة ناتجة عن انبعات أكسيد النتروجين وهي مخاطر ضعيفة بمقارنة بالمصادر الطاقة الأخرى خاصة الفحم.

2- حوادث الحرائق والانفجارات أثناء التخزين والنقل.

[1]- حسن أحمد شحاته، مرجع سابق، ص ص 57 – 95.
[2]- المرجع السابق، ص ص 81– 82.

أهمية مصادر الطاقة التقليدية:

يعكس التطور الاقتصادي العديد من الدول الصناعية زيادة استخدام هذا النوع من الطاقة وهي الطاقة التقليدية كونها تتوفر بكميات كبيرة و سائرة المفعول مع التكنولوجيا العالمية و تختلف أنظمة الطلب على الطاقة حسب البلد و حسب المصدر كذلك.

و يمكن ملاحظة الاختلاف في الطلب على الطاقة و أهميتها حسب الفترة الزمنية إذ نجد في الفترة السابقة في سنة 1973 استمرار وزيادة استخدام البترول من إجمالي الطاقة التقليدية على مستوى العالم، هذا على حساب التناقص في استخدام الفحم وبالانتقال إلى مجموعة الدول نرى أن استخدام البترول يحتل أهمية مرتفعة من بين الإجمالي المستخدم من المصادر الأولية للطاقة في دول السوق الحر المتقدم، ويصل إلى حوالي نصف الاحتياطات الإجمالية من الطاقة الأولية في هاته الدول.

البترول يلعب دورا هاما في زيادة الناتج القومي الإجمالي للدولة و باعتماد العديد من الدول في دخلها و بنسبة كبيرة على عائدات الطاقة البترولية فإنه يغير جزء من اقتصاديات الدول والتي تعتمد في نشاطها التجارة و مدخولها الاقتصادي على هذا النوع من الطاقة ويبلغ معدل استخدام البترول في الدول النامية حوالي 82% من إجمالي استهلاك الطاقة، ثم يأتي الفحم في المرتبة الثانية بعد البترول و يرتكز استخدامه في عدد محدود جدا من الدول النامية من بينها : الهند – جنوب إفريقيا – الأرجنتين – كوريا الجنوبية .. وعلى هذا الأساس نجد أن استخدام الطاقة التقليدية بمختلف مصادرها يعطينفس كبير لاقتصاديات الدول كونها متوفرة بكميات كبيرة ولا تتطلب رؤوس أموال كثيرة.[1]

[1]- حسنأحمدشحاته، ص87.

الفرع الثاني: الطاقة المتجددة:

تم استغلال الطاقة المتجددة خلال القرن العشرين وهي تختلف في موارد الطاقة النابضة وهي متنوعة وعديدة وتحدد إما جزئيا أو كليا خلال الدورة السنوية و تتواجد الطاقة المتجددة بأشكال مختلفة وأن مصدرها الأساسي هو أشعة الشمس، بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالإضافة إلى حرارة جوف الأرض بالنسبة للطاقة الجوفية و جاذبية القمر التي تسبب ظاهرة المد والجزر.و تشتمل الطاقة المجددة أنواع منها : الطاقة الشمسية ، طاقة الريح ، طاقة الكتلة الحدية ، الطاقة الجوفية.[1]

أولا : الطاقة الشمسية :

هي من أهم أنواع الطاقة التي يمكن للإنسان استغلالها فهي طاقة دائمة و متجددة و نظيفة تشع علينا من الشمس يوميا بمقدار ثابت بتطر أن تنفي إلى عند فئات العالم. فالشمس كرة متوهجة من الغازات يبلغ قطرها 1.39 مليون كلم2 وتبلغ درجة حرارتها عند السطح حوالي 5762 درجة مطلقة و تستمد الشمس هذه الطاقة العظيمة من تفاعلات الإندماج النووي الذي يحدث بين أنوية ذات الهيدروجين والتي تتحول في النهايات إلى درات هيلوم.

وتهبط طاقة الشمس على هيئة إشاعات كهرومغناطيسية حيث يكون حوالي 47% منها أشعة مرئية و نحو 45% منها أشعة تحت الحمراء ونحو 8% منها أشعة فوق البنفسجية وتنبعت طاقة الشمس بمعدل ثابت تقريبا ما يسمى بالثابت الشمسي ويقدر بنحو 1.35 كيلوان/م2 ولا يصل من هذه الطاقة إلى الأرض إلا نحو 70% منها وينعكس الباقي وهو 30% إلى الفضاء مرة أخرى على هيئة موجات و إشاعات.[2]

---

[1]- أحمد السعيدي، مصادر الطاقة، ورقة الأوبك، الكويت، سنة 1983، ص ص 49 – 50.

[2]- المؤتمر العربي، التقنيات الحديثة للطاقة من أجل ازدهار البيئة، عدد 67 – 78، سبتمبر 2005، ص ص 94 – 95.

تم استخدام الطاقة الشمسية خلال القرن 20 حيث شهد هذا الأخير أكبر حركة تطور في تطبيقات الطاقة الشمسية ونفس العام صنعت ماكينة البخار الشمسية وبين عامي 1902 و 1908 تم بناء ماكينة شمسية في كاليفورنيا قدرتها 20 حصان وفي عام 1911 بفيلادليفيا ثم جهاز ليستخدم الطاقة الشمسية لأغراض الزراعة وقد وضع في نطاق التشغيل بصحراء مصر على بعد 16 كلم من القاهرة حيث أنتج قوة قدرها 100 حصان تمد ما يقارب 4200م^2.

تم بدأ ظهور المساكن الشمسية الأولى والتي لم تكن تستند إلى قيم جمالية معين بقدر ما كانت معينة بصفة مباشرة بتطبيقات الطاقة الشمسية نفسها وقد كان أول مسكن شمس من تصميم مجموعة من معهد ماستشوسش للتكنولوجيا عام 1939.

وفي عام 1973 أي قبل أزمة البترول بشهور عقد مؤتمر اليونيسكو في باريس بعنوان " الشمس في خدمة الإنسان " حضره 800 عالم من 60 دولة ولقد تحولت الطاقة فجأة في السبعينات من الفضول العلمي إلى حركة ثقافية حيث اعتبرها المناظلون الاجتماعيون بديلا رمزيا للوقود.[1]

تاريخ إستخدام الطاقة الشمسية في العالم :

تم إستخدام الطاقة الشمسية خلال القرن العشرين حيث شهدا لقرن العشرين أكبر حركة تطور في تطبيقات الطاقة الشمسية ونفس العام صنعت ماكينة البخار الشمسية، وبين عامي 1902 و 1908 تم بناء ماكينة شمسية في كالفورنيا قدرتها 20حصان،وفي عام 1911 بفيلادلفيا تم تصميم جهاز يستخدم الطاقة الشمسية لأغراض الزراعة، وقد وضعف ينطاق

[1]- علي رجب، تطور الطاقات المتجددة وانعكاساتها على سوق النفط العالمية والاقطار الأعضاء، أوبك عدد 127، سنة 2008، ص 20 – 23.

التشغيل بصحراء مصر على بعد 16 كلم من القاهرة حيث أن تجقوة قدرها 100 حصان تمد ما يقرب من 4200 م^2.

ثم بدأ ظهور المساكن الشمسية الأولى والتي لم تكن تستند إلىقيم جمالية معينة بقدرما كانت معنية بصفة مباشرة بتطبيقات الطاقة الشمسية نفسها ، وقد كان أول مسكن شمس من تصميم مجموعة من معهد ماستشوستس للتكنولوجيا عام 1939م . و في عام 1973 أي قبل أزمة البترول بشهور،عقد مؤتمر اليونسكو في باريس بعنوان " الشمس في خدمةا لإنسان" حضره 800 عالم،من 60 دولة ، ولقد تحولت الطاقة الشمسية فجأة في السبعينيات من الفضول العلمي إلى حركة ثقافية . حيث اعتبرها المناضلون الاجتماعيون بديلا رمزيا للوقود.[1]

ثانيا : الطاقة النووية

هي طاقة بديلة ومن أكثر مصادر الطاقة، تركيزا وذلك من خلال الطاقة التي تولدها بشكل كبير، ففي الوقت الذي ساهمت فيه ضمن مصادر الطاقة بنسبة 17% حسب إحصائيا 1990، فإن إنتاج الطاقة الكهربائية يعد أهم المجالات التي عرفت بها الطاقة النووية مع مساهمتها في استخدامات سلمية عديدة حيث سجلت اسهاماتها لدى قسم من البلدان الصناعية حوالي 80% و تشير الإحصائيات المتخصصة إلى أن عدد المفاعلات النووية العامة في توليد الطاقة الكهربائية على المستوى العالمي في نهاية عام 1992 قد بلغ 419 مفاعلا قدرته 326.129 ميجاوات كهرباء، تبع معظمها في البلدان الصناعية الغربية والدول الاشتراكية.[2]

---

[1]- محمدآيتعبدالجواد،رسالةماجيستير،المبانيالسكنيةذاتيةالمدادبالطاقةالمتجددة،جامعةعينشمس،سنة 2004، ص-ص 50-51.

[2]- خلود حسام حسين حسن، اقتصاديات الطاقة الخديدة والمتجددة وإمكانيات استثمارها في مصر، جامعة عين الشمس، ماجيستر كلية التجارة، سنة 2004، ص صص 43 – 44 – 45.

وقد أوضحت التجارة في العديد من الدول أثناء محطة نووية يمكن أن يواجه العديد من المتغيرات التي قد تساهم في تعطل المشروع و تطيل من فترة الانشاء بشكل كبير.[1]

فإن المشاكل السياسية للطاقة النووية ليست فنية بل هي سياسية من الدرجة الأولى، وهو الخوف من تحويل المحطة النووية التي تستخدم في إنتاج طاقة سياسية لاستخدامها في المجال العسكري.

ثالثا : طاقة الرياح.

هي طاقة مستمدة من الرياح عن طريق تحويل حركة الرياح أي طاقتها حركية إلى شكل آخر من أشكال الطاقة.[2]

إن استغلال طاقة الرياح مرتبطة كليا بسرعتها التي يجب أن تقل في المتوسط عن حد معين وهو ميل 8 ميل/الساعة، ولا تزيد عن حد معين تحدد قيمته بحسب نوع الجهاز المستخدم في عملية التحويل.[3]

استخدمت طاقة الرياح قديما واستغلها الإنسان في تحريك القوارب الشراعية كما استخدمها في طحن الحبوب ورفع المياه بجانب طاقة الحيوان، وقد بدأ اليونانيون باستخدامها لعدة قرون قبل الميلاد وبحلول عام 700 ميلاديا وقد بنوا طاحونة هواء ذات عمود رأسي وأطلقوا عليها Penemenas وذلك لإدارة حجم الطحن.

---

[1]- مؤتمر الوطن العربي، التقنيات الحديثة للطاقة من أجل ازدهار البيئة، سنة 2004، ص 96

[2]- محمد أبو زيد عبد الجواد، مذكرة ماجستر، المبتني السكينة ذات الأمداد بالطاقة المتجددة، جامعة عين الشمس، سنة 2004، ص 53.

[3]- مؤتمر الوطن العربي، مرجع سابق، ص 97.

بحلول عام 1850 م بدأ توليد الطاقة من الرياح حيث طور العالم Daniel Hallidoy تلك الأفكار وصولا إلى طاحونة هواء المزارع الأمريكية والتي استخدمت لرفع المياه ومع بداية القرن 20 وفي عام 1930 قان دانيال بإضافة تحسينات حيث بلغ عدد الشركات الأمريكية في مجال تصنيع وبيع الطواحين 12 شركة. وفي عام 1950 و 1960 بنى الفرنسيون نموذج منظور يول 100 – 300 ك.وات والألمان 100 ك.وات/ساعة.

إلا أن استخدامها لتوليد الكهرباء يعتبر نسبيا وجاء هذا الاهتمام لتوليد الطاقة الكهربائية من الرياح خلال 70 وشهدت تطورا لا بأس به.

- من أهم ما تتميز به طاقة الرياح.
- لا ينتج عن تشعيلها أي اتباعات لغازات الدفينة أو فضلات.
- لا تكلف بعد اعدادها وتشتعل التوربينات والحقول الهوائية لا يتطلب أي وقود.
- يمكن زراعة وفلاحة الأراضي التي تركب عليها التوربنات.
- تتصف بالمرونة لأن التوربنات ذات أحجام مختلفة وهي ملائمة لتوفير الطاقة لأماكن بعيدة أو نائية كما يمكن ربطها بشبكة الطاقة الوطنية.

رابعا:الطاقة المائية.

هي مصدر من المصادر الهامة لإنتاج الطاقة العالمية ومن أرخصها وهي كذلك طاقة مقبولة نظيفة بيئيا وبالتالي فإن إمكانيات تطور الطاقة المائية بأخذ أهمية كبيرة عربيا و عالميا ويمكن الحصول على الطاقة المائية من كل المحيطات والمياه الداخلية وهذه الطاقة تنقسم إلى 3 فصائل هي :[1]

أ- الطاقة الكهرومائية :

[1]- ملهر محمود طلعت القوالي، بكالوريوس تجارة، قسم المحاسبة، التقييم الاقتصادي للآثار البيئية لتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية، جامعة عين الشمس، سنة 2006، ص49.

إن المياه المتبخرة بفعل الشمس تتكاثف لتسقط مطرا تتكون منه الأنهار، واستغلت طاقة الوضع

(طاقة الجاذبية الأرضية). لمياه الأنهار في توليد الطاقة الميكانيكية والكهربائية خلال مائة عام الماضيةوهي تمثل حوالي 18% من الطاقة الكهروبائية المولدة في العالم وترجع أهمية هذه المصادر ليس لأنها طاقة متجددة باستمرار، ولا لأنها طاقة نظيفة فحسب بل لأنها تمثل جزءا متكاملا من أفضل استخدامات المصادر المائية وأيضا لأنها جزء هام من نظم توليد الطاقة الكهربائية الضخمة نظرا لمرونتها.[1]

ب- طاقة التدرج الحرارية لمياه المحيطات « OTEC » :

وهي الطاقة الكهربائية الناتجة من الفارق في درجات الحرارة بين طبقات مياه المحيط والتي يطلق عليها طاقة التدرج الحراري لمياه المحيطات وذلك من خلال دورة ديناميكية حرارية ذات كفاءة منخفضة جدا وعلى أساس تباين مياه السطح والمياه العميقة.

وهناك العديد من محطات الطاقة الكهربائية من خلال التدرج أو التباين الحراري لمياه المحيطات تعمل حاليا في أنحاء متفرقة من العالم و يقع جزء منها في جزر المحيط الهادي (الباسيفيك) وجزر البحر الكاريبي.[2]

أهمية مصادر الطاقة المتجددة (البديلة):

اقتحمت الطاقة المتجددة والبديلة مصطلح أمن الطاقة وأصبحت المكونات الأساسية له بالتضافر مع الكهرباء والغاز والنفط، وفرض الطاقة الشمسية و طاقة الرياح و الطاقة النووية، وجودها كأحد المناهج الطاقوية البديلة والغير الناضبة والنظيفة في الوقت ذاتهو مع ذلك فإن التوزيع الغير عادل لمخزون الطاقة التقليدية بين الدول كذلك الحاجة الملحة

[1]- المرجع نفسه، ص 50.
[2]- المرجع نفسه، ص 56.

للحصول على مصادر الطاقة بشكل أكبر قد أدى إلى الكثير من نقاط الضعف والسلبيات التي تهدد الأمن العالمي وعدم الاستقرار السياسي في الدول المنتجة للطاقة[1] كل ذلك يدعو للتوجه نحو الطاقات المتجددة والبديلة كمصدر أمن لتوفير و تأمين احتياجات الطاقة في المستقبل القريب.

إن تحقيق التقدم في المجال الاقتصادي يعطي فرصة الاغتنام 60% من السوق العالمي و حوالي 70% من حجم التصدير المتوقع وحيث أن هذا السوق تضاعف 10 مرات فقط فيما بين عام 1988 – 1997 مما يوضح الإمكانيات العملاقة أمام هذا السوق و بقدر الاتحاد الأوربي أن حجم هذا السوق يصل إلى 19 مليون دولار أمريكي سنويا في عام 2010.[2]

إن 2 مليار من سكان العالم و خاصة في الدول النامية يعيشون بدون كهرباء أو تسخين أو إضاءة أو خدمات، وقد نصت الأجندة 21 في مؤتمر الأمم المتحدة بريودي جانبرو على إعطاء الأولوية لاستخدام الطاقة المتجددة في تطوير المناطق النائية والتي تحتاج إلى توفير خدمات.

المطلب الثالث : أهمية الطاقة على الصعيد العالمي.

إن استخدام الطاقة يعتمد بالأساس على توفر المصادر والمهارة التقنية لاستغلال تلك المصادر و تحويلها إلى عمل نافع ولا شك في أن مصادر هاته الطاقة كانت ولا تزال متوفرة دائما إلا أن حاجة الإنسان إلى طرق تحويلها و تطويرها شكل تزايد مستمر مع مواكبة الطلب المتزايد على الطاقة.

[1]- رامي زيدان، أمن الطاقة 11 – 01 – 2009.
[2]- محمد أبو زيد عبد الجواد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، ماجستر جامعة باتنة، سنة2008.

وفعلا فقد نما الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة نمو كبير خلال العقود الأخيرة فقد بلغ الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة سنة 1978 نحو 8755 مليون طن متري مقابل 4346 مليون طن متري عام 1950 أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 41%. [1]

و إن الملاحظ أن النمو السنوي للاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة قد نما بسرعة متميزة منذ السبعينات. وقد تطور استخدام الطاقة و تنوعت استعمالاتها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب سواء من حيث تعدد مصادر و كفاءتها أو من حيث تطور استهلاكها و مجالات استعمالاتها المختلفة.

وفي عصرنا الحديث حظي النفط خاصة كمصدر أساسي للطاقة من بين المصادر الأخرى بأهمية بالغة لم ينلها أي منتوج آخر طوال القرن العشرين حيث أصح للنفط في الوقت الراهن دور مباشر في إدارة عجلة النمو الاقتصادي وفي تحريك واقع الصراعات العالمية بسبب حاجة العالم المتنامية من الطاقة التي يفرضها التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

تعتبر الطاقة المفتاح الرئيسي لنمو حضارة الإنسان على امتداد الحقبات التاريخية لحياة الإنسان على الأرض، وهي دائما الوسيلة الت ييعتمدها الإنسان لتحقيق عالم أفضل وزيادة راحة وسعادة ورفاها لمجتمع البشر يبصورة عامة.

ويمكن قي اسمد بتقدما لإنسان منخلا لقدرته في التحكم واستغلال مصادرها بالصورة التي تعطي أفضلا لنتائج، وقدبدأ تاريخ الإنسان أو لخطواته في سلم الحضارة بعد استخدامها لنار في التدفئة والاستضاءة والطبخ وغير ذلك.

وخلال القرون الطويلة الت يعاشها الإنسان بعد ذلك ظل بحث عن سعادته رفاهيته مرتبطا إرتباطا وثيقا بالتحكم في مختلف أشكال مصادر الطاقة كالفحم و النفط، وتمكن في الأزمنة

[1]- عبد العلي خفاق والمهندس كاظم خطير، كتاب الطاقة والتلوث البيئة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان 2007، 26.

الحديثة من أن يصل إلى وسائل فعالة للحصول على لطاقة وتسخيرها لمختلف المقاصدبل أن محاولة الإنسان غزو الفضاء الخارجي ذاتها إنما تحققت عن طريق التحكم في الطاقة.

إن استخدام الطاقة يعتمد بالأساس على توفر المصادر والمهارة التقنية لاستغلال تلك المصادر وتحويلها إلى عملنا فعول شك في أن مصادر تلك الطاقة كانت وماتزال متوفرة دائما، إلا أن حاجة الإنسان إلى طرق تحويلها وتطويرها ستظل فيتزايد مستمر مع مواكبة الطلب المتزايد على الطاقة .وفعل افقد نما الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة نم وكبيرا خلال العقود الأخيرة فقد بلغا لاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة عام 1978 نحو 8755 مليون طن متري مقابل 4346 مليون طن متر، عام 1950 أي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 4.1%.

وإن الملاحظ أن النمو السنوي للاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة قد نما بسرعة متميزة منذ السبعينات[1] 1، وقد تطور استخدام الطاقة وتنوعت استعمالاتها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب ،سواء من حيث تعدد مصادر وكفاءتها أو من حيث تطور استهلاكها ومجالات استعمالاتها المختلفة.

وفي عصرنا الحديث ، حظي النفط خاصة كمصدر أساسي للطاقة من بين المصادر الأخرى بأهمية بالغة لمينلها أي منتوج أخر طوال القرن العشرين ، وقد دخلت البشرية القرن الحادي والعشرين ، ولا يزال النفط يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية ، بل تعمقت مكانته كسلعة إقتصادية ومادة إستراتيجية حيوية لك لدول العالم بمختلف مستويات نموها ، وأصبح للنفط في الوقت الراهن الدور المباشر في إدارة عجلة النمو الاقتصادي ،وفي

[1]- – .حسن عبدالعزيزحسن،الطاقةفي العالم اليوم،مرجع سابق،صص،149، 150.

تحريك وقائع الصراعات العالمية بسبب حاجة العالم المتنامية من الطاقة التي يفرضه االتطور الاقتصادي والاجتماعي[1].

إلا أن التحديات المستقبلية تجبر العالم على تبن سياسات طاقوية ولوبعيدة المدى تهدف إلى تغطية جزء من احتياجاتها بمصادر الطاقة المتجددة غير ناضبة كبديل عن الطاقة والمحروقات التقليدية.

المبحث الثاني : السياسة الخارجية و أبعادها

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية.

لا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء السياسة بشكل عام و علم العلاقات الدولية يشكل خاص، و عليه فقد تعدد تعريف الباحثين إزاءها، والحق فإن تعدد التعريفات و تفاوت نواحي التركيز فيها، حيث يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية و صعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد تندرج في إطارها والعلاقة بينها.[2]

إزاء ذلك نرى أن (كورت) يقدم لنا تعريف للسياسة الخارجية بأنها " السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، إنها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السليم التي لا تصل الحرب."[3]

و يضيف كورت في تعريفه للسياسة الخارجية قائلا : " بكلمات أخرى نعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى.

---

[1]- عيسىمقليد،قطاع المحروقات الجزائريةفيظ لالتحولاتالاقتصادية،،مذكرةماجيستير،جامعةباتنة،سنة 2008، ص12.

[2]- سليم محمد السيد (دكتور)، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، 1998، ص 11.

[3]- Kurt J.HowForeing Policy is made. New York 1949 . P 12.

إلا أن هذا التعريف، يقتصر على جانب واحد، هو لا يعد القنوات القناة أداة من أدوات السياسة الخارجية.[1]

أما السفير "ليون نويل " فقد عرفها بأنها فن إدارة علاقات دولة لدول أخرى.[2]

أما فيما يخص فيونس و ريتشارد شنايدر فإنهما عرفا السياسة الخارجية بأنها " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، ثم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل.[3]

وهذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية و بين قواعد العمل، و الأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات.

أما روزينار فعرف السياسة الخارجية : " منهج العمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إفراز أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا.[4]

أو بعبارة أكثر دقة :" المجهود الذي تبذله مجموعة وطنية من أجل التحكم أو مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تقدم مصالحها.[5]

أما مارسيل ميلر فإنه يرى في السياسة الخارجية بأنها :" هي ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج، بمعني الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعية ما وراء الحدود."[6]

---

[1]- الشاوي هشام، الوجيز في فن المفاوضة، مطبعة شفيق، بغداد 1969، ص38.
[2]- مولماسيا،السياسةالخارجية،ترجمةخضرخضر،جدوسبرسبلا،ص16.
[3]- المصدر، ص7.
[4]- المصدر نفسه، ص15.
[5]- العبدلي، عبد المجيد (دكتور) ، قانون العلاقات الدولية، دار أقواس للنشر، مطبعة فن و ألوان، تونس 1994، ص 123.
[6]- العبدلي، مصدر سبق ذكره، ص123.

ومن أكثر التعريفات العمومية تعريف حامد ربيع السياسة الخارجية هي جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، ويقول إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه اسم السياسة الخارجية.[1]

كما تعرف على أنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي بمعنى أنها الفكرة المكونة لدى الدولة عن أهدافها ووسائل تحقيقها في المجال الدولي.[2]

و هناك تعريفات تشير إلى أن السياسة الخارجية هي مجموع سلوكيات و تصرفات صانعي القرار في البيئة الخارجية، و من بينها تعريف تشارلز هيومان بأنها: تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو يمثلونهم و التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية[3] .

كما يعرفها فلادمير سوجاك: أنها نشاط الدولة الموجه نحو تامين مصالحها بالعدل الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى[4] .

و يعرف زايد عبيد الله مصباح السياسة الخارجية بأنها السلوك السياسي الخارجي لأية دولة هو عبارة عن حدث و فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به و ما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود[5] .

---

[1]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، بيروت، دار الجيل، ط2، 2001، ص 07.

[2]- محمد طه بدوي و ليلة أمين مرسي، مرجع سابق، ص 349.

[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق ص09

[4] عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ،2006) ص 29.

[5]المصدر نفسه ص 14

يقدم لنا الدكتور محمد السيد سليم تعريفا للسياسة الخارجية بأنها: برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[1] .

المطلب الثاني: أنماط و خصائص السياسة الخارجية.

سيتم تطرق في هذا المطلب إلى أهم سمات السياسة الخارجية، أي الأبعاد المشكلة لها و أنماطها و التي نقصد بها الأشكال التي تتحدها الدول في سياستها الخارجية.

1)- **خصائص السياسة الخارجية:** تتميز السياسة الخارجية بعدة مميزات نجملها في:

1/. الطابع الواحدي:

تتصرف السياسة الخارجية إلي سياسة وحدة دولية الأخرى،اي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى، بهذا البعد يبرز الفرق بين السياسات الخارجية و العلاقات الدولية، و أن اعتبرنا إن السياسة الخارجية هي سياسة وحدة دولية واحدة لا يعني بالضرورة أنها تنفد سياستها الخارجية مستقلة عن غيرها من الوحدات، آو أنها لا تتأتر بها في صياغة تلك السياسة و لكن المقصود هو إن برنامج السياسة الخارجية يعبر عن الحركة وحدة دولية واحدة إزاء البيئة الخارجية، و قد تكون تلك الحركة منفردة حين تتصرف الوحدة الدولية بشكل مستقل أو جماعية عندما تشرك مع غيرها من الوحدات[2].

2/ الطابع الرسمي:

السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يضعها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، آو الأشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة و الرسميون هم رئيس الدولة رئيس الحكومة و وزير الخارجية و وزير الدفاع و غيرهم ممن يتحدثون باسم الدولة، ولأيهم كيف تولوا

[1] محمد السيد سليم (الدكتور): تحليل السياسة الخارجية، مصدر مذكره، ص12.
[2]محمد السيد سليم، مرجع سابق ص ص13.14

السلطة لكن المهم إنهم يملكون زمام السلطة السياسة، في دولتهم و يمثلونها في المجال الدولي[1] و حسبميرل مارسيل فالسياسة الخارجية:

تقع بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسميةو غير الرسمية، وهي عادة عملية تتكون منسياقات طويلة تشترك فيها أجهزة متعددة في مقدمتها السلطات التشريعية و التنفيذية ويتعاون تأثيره حسب طبيعة الأنظمة السياسية و لكن عموما الدور الرئيسي في وضع

السياسة الخارجية، من نصيب السلطة التنفيذية[2] فيما يصدعن السلطة التشريعية لا يعبر عن السياسة الخارجية إلا بموافقة السلطة التنفيذية وذلك لقدرتها على توزيع الموارد الاجتماعية كما يحقق أهداف السياسة الخارجية[3]

3/. الطابع العلني:

و المقصود به أن برامج العمل الخارجي هي برامج مقصودة وقابلة للملاحظة و هي لم تكون عفوية و صدفة، و إنما قصدها هو إتباعها لتحقيق أهداف معينة، مع الاعتراف بمسؤوليتهم عنها، فلا يدخل في مجال السياسة الخارجية إلا تلك البرامج القابلة للملاحظة و التي قام بها صانعوا تلك السياسة من أقوال و أفعال و التي ينبغي أن يكون بينها توافق لتجسيد عليه السياسة الخارجية[4] و هناك بعض الدول التي تحترف التضليل بخصوص أهداف المعلمة و الحقيقية.

4/. الطابع الاختياري:

[1] المرجع نفسه ص 15.17

[2] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الأردن، دار وائل للنشر، ط 03، 2006،ص16

[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 20.18

[4] المرجع نفسه ص ص 20.18

تتميز السياسة الخارجية بحكم أنها سياسة بعنصر الاختيار و يقصد بالاختيار أن السياسة الخارجية قد اختبرت من بين سياسات بديلة متاحة من طرف صانعيها و الاختيار بهذا المعنى يشمل الأبعاد التالية:

1) إن صياغة الحقيقية للسياسة الخارجية تمت من خلال الأشخاص الذين رسموها ومن خلال أطراف خارج النظام السياسي.

2) وجود مجموعة من السياسات البديلة التي تمكن صانعي السياسة الخارجية من اختيار احدها لرسم و صياغة تلك السياسة.

3)_ يستطيع صانع السياسة الخارجية تغير مجرى السياسة المتبعة إذا نشأت ظروف تتطلب التغير

و توافر عنصر الاختيار لا يعني الحرية المطلقة، لصانع السياسة الخارجية في تبني أي سياسة، و إنما عليه أن يختار البرنامج الأمثل من بين البرامج الممكنة، طبقا لحساباته.[1]

5/. الطابع الهدفي:

تتضمن السياسة الخارجية اختيار مجموعة من الأهداف و تعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، فلا يمكن تصور سياسة خارجية لا تتضمن أهدافا أو تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية، وهناك اختلاف في تحديد الطبعة الهدفية لعملية السياسة الخارجية، ففي بعض الحالات تنصرف الوحدة الدولية في البيئة الخارجية كرد فعل على المؤثرات الخارجية، و احتواء المواقف و في حالات أخرى تتحول الوحدة الدولية بوعي لتطبيق أهداف محددة سلفا و تصور السياسة الخارجية كعملية هدفية يسمح بالتميز بين السياسة الخارجية و غيرها من التفاعلات الدولية و يحدد السياسة التي يمكن

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق ص20- 18

إتباعها بالإضافة إلى انه يمكننا من تقويم أداء الوحدة الدولية[1]

الطابع الخارجي:

إن السياسة الخارجية تعبر عن برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي[2]، فالسياسة الخارجية و إن كانت تصاغ في إطار الوحدة الدولية إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، و هذا إما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية. فالسياسة تقف على أنها سياسة خارجية طالما أنها تهدف إلي تحقيق نتائج خارج حدود الدولة بشكل علني صريح حتى و إن كانت تلك السياسة تهدف في النهاية تحقيق أهداف داخل حدود تلك الوحدة[3]

أنماط السياسة الخارجية:

هناك اتجاهات تتعلق بمسار القرارات و سماتها الأساسية التي تضع محصلة السياسة الخارجية، و التي لا تخرج عن الاتجاهات الأربعة التي تشكل أنماط السياسة الخارجية، و من اجل هذه الأنماط ينبغي وصف الأبعاد الرئيسية لها المتمثلة في أهميتها، وكذا مضمونها مثل أهدافها، و كذا توزيعها و أدواتها، و العوامل المؤثرة عليها، و نتيجة هذا الوصف يمكن الانتهاء إلى أربعة أنماط هي كالتالي:

1)- الانعزال و الاكتفاء:

تتسم بمحدودية المشاركة الخارجية و رفض التغلغل[4] الخارجي و تفادي الارتباطات العسكرية و الدبلوماسية الخارجية، و التركيز على الشؤون الداخلية[5]، فحسب ناصيف حقي

---

[1] المرجع نفسه. ص ص 23 25

[2] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية و الإستراتجية، إدارة الأزمان،(الأردن، دار مجدلاوي للنشروالتوزيع، ط.05، 2005) ص 61

[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 27

[4] التغلغل: هو مدى وجود الدولة في كل الأقاليم

[5] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 103

استمرار الدولة بعيدا عن الأنظار الخارجية يكون بتقليص تفاعلها مع الدول الأخرى قدر الإمكان، أو يقتصر الأمر على اتخاذ قرارات الامتناع في قضايا معينة يدور حولها النزاع، بحيث التورط فيها يؤدي إلى جلب المخاطر لها.[1]

و تقوم سياسة الانعزال كذلك على عزول الدولة على بناء قوة عسكرية هجوميا و اكتفائها بالإمكانيات الاقتصادية المتاحة أمامها، وقد انتهجت بعض الدول سياسة العزلة لتفادي الدخول في الحروب[2]

2)- عدم الانحياز: يتميز بارتفاع مستوى المشاركة الخارجية و لكن مع تنويع الشركاء الخارجين دون التحيز لشريك ما، و تفادي الدخول في مخالفات عسكرية مع قوى عسكرية كبرى. فعدم الانحياز هو موقف يتخذ على أساس عدم الدخول في أحلاف عسكرية مع احد المحاور[3]

وقد برزت سياسة عدم الانحياز كاتجاه ثالث في السياسة الخارجية، و اعتمدتها دول العالم الثالث حتى لا ندعم أي كتل من الكتل المتنافسة و المتصارعة دوليا، و للتخلص من السيطرة الاستعمارية القديمة و الجديدة و آثارها.[4]

3) الحياد:(الاعتماد على الذات): و تعني به سلوكا و موقفا ثابتا يتخذ اعترافا قانونيا في القانون الدولي، يترتب عليها التزامات من قبل الدول المحايدة تتمثل في واجب الامتناع عن أي قرار يهدف إلى الانحياز إلى احد الأطراف الدولية ، و واجب التجرد و الذي يفرض التعامل المتساوي مع كل الدول[5] و يتسم الحياد بمحدودية المشاركة الخارجية مع الاهتمام

---

[1] يوسف ناصف حقي، النظرية في العلاقات الدولية،(بيروت: دار الكتاب العربي، 1985) ص ص 161-171

[2] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية: (بيروت: مطبعة سيكو بالاشتراك مع دار أمواج النشر و التوزيع، 2003) ص 121.

[3] يوسف ناصق حقي، مرجع سابق، ص ص 171.161.

[4] عدنان السيد حسن، مرجع سابق، ص 121.

[5] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 102 .

بتنويع تلك المشاركة، و تفادي التغلغل الخارجي أو الدخول في ارتباطاتخارجية تعظم من هذا التغلغل و من الدول التي تم الاعتراف بأنها محايدة سويسرا مند عام1815 بلجيكا عام 1831 و نمسا عام 1955.[1]

4- **التحالفات (الاعتماد):** التحالف عادة ما يكون موجها ضد التحالف أخر آو دولة معينة و على أساس مصالح مشتركة و يخدم أهدافها مختلفة دفاعية و حمائية و عادة ما يتم تحديث جملة من المسائل في الأخلاق منها تحديد طبيعة الوضع الذي يفرض العمل بالاتفاقية الالتزام برد فغل معين في حالة الاعتداء على الدولة الحليفة طريقة التنسيق بين القوات العسكرية للبلدان المتحالفة تحديد المجال الجغرافي الذي يعمل فيه الحان.[2]

المطلب الثالث: أبعاد السياسة الخارجية

الذي ترتب عنه في الغالب أثار اجتماعية كما أننا لم ندرج العامل الأمني ضمن العامل السياسي، نظرا لما أصبح يشكله من أهمية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

1- البعد السياسي: يتمثل أساسا في:

أ- الهيمنة الأمريكية:

إذن نهاية الحرب الباردة و انتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الغربي و الشرقي الى انهيار الاتحاد السوفياتي، وبروز الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولة في ظل ما أصبح يطلق عليه النظام الدولي الجديد، و لوزن سياسي ثقيل من خلال السطوة على مختلف الهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة و أجهزتها، و على رأسها مجلس الأمن الذي تتمتع فيه بحق الفيتو، و سيطرتها على المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي ، البنك العالمي للإنشاء و التعمير و منظمة التجارة العالمية في طل غياب الدور الفعال لبعض المنظمات الإقليمية منها منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الأمريكية،

[1] يوسف ناصف حقي، مرجع سابق، ص ص، 171.161.
[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 102

الجامعة العربية، المؤتمر الإسلامي، دول عدم الانحياز و غيرها فهناك قرارات ملزمة، و هي القرارات الموجهة للدول الضعيفة، وقرارات غير ملزمة، و هي الموجهة ضد الدول الكبرى كما إن طهور الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية في بداية التسعينات على أنها الضامن الاستقرار العالمي و الطرف القادر على تسوية النزاع العربي الإسرائيلي خاصة بعد مؤتمر مدريد اضعف الطرق العربي و جعله يخضع للشروط الأمريكية[1].

لذلك فوضت الولايات المتحدة الأمريكية هيكلة جديدة للنظام الدولي و قدمت له نموذجا هرميا تتزعمه، و يقصد بهيكل النظام الدولي توزيع القدرات في هذا النظام و بالتالي يتم ترتيب الوحدات المكونة له بحسب قدراتها[2] و الاهتمام بالتحليل البنائي للنظام الدولي من خلال توزيع القوى داخله يساعد على دراسة انعكاسان مثل هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية.

ب- ظاهرة العولمة:

العولمة ظاهرة قديمة، غير أن بعض علماء السياسة و العلاقات الدولية يرون بأنها بدأت مع نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي، لان ذلك يعتبر عصر النهايات الاقتصاد الاشتراكي الموجه،ن نهاية الإيديولوجية، الشيوعية، نهاية الشائبة القطبية، و نهاية التاريخ،ن وبداية عهد جديد فيي العلاقات الدولية، و عهد الانتصارات، انتصار الليبرالية، و اقتصاد

[1] جورج قرم " الهيمنة في النظام " في (سمير أمين و آخرون، العرب و تحديات النظام الحالي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ص 09.

[2] على الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،ن بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 51.

السوق و النظام السياسي الغربي[1] و يعرفها السيد ياسين بأنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني و الثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات و الإبداع التقني الغير محدود دون اعتبار للأنظمة و الحضارات و الثقافات و القيم و الحدود الجغرافية و السياسية القائمة في العالم[2] .

وهناك من يرى بان ظاهرة العولمة التي نتجت عن ثورة المعلومات و الاتصالات استطعنا أن نخترق الحدود السياسية للدولة و تؤثر على سيادتها، حيث اعتبر الياباني كينشياوهيمي الذي يعد من ابرز رواد هذا الاتجاه من خلال تحليله لأثر العولمة على سيادة الدولة الوطنية إن المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق و بشكل مضطرد المحددات الداخلية، و هو الأمر الذي يعني أن الدولة تحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع لي التفاعل الدولي، وتشكل العولمة تحديا كبيرا لسيادة الدولة الوطنية و شرعيتها، كما أنها تهدد استقلالها السياسي، وذلك بنقل جزء كبير من سلطتها إلى الأعلى لمؤسسات فوق وطنية، و إلى الأسفل لمنظمات المجتمع المدني[3].

ج_ تعدد الفواعل الدولية:

لقد كانت الدولة هي الفاعل الرئيسي و الوحيد في العلاقات الدولية و دلك مند ظهور مفهوم الدولة القومية خلال معاهدة و استقلالية سنة 1948. و التي منحت الدولة مطلق السيادة و الحرية في إدارة شؤونها الداخلية و الخارجية وفقا لمبدأ عدم التدخل الذي كان المبدأ السائد في العلاقات الدولية، غير أن التطورات الذي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة أدى إلى

[1] عبد الكريم كبش،« العولمة الدولة ومفهوم السيادة» في أعمال الملتقى الدولي لكلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية لكلية العلوم السياسية،مرجع سابق ذكره، ص 42.

[2] السيد ياسين و آخرون، العرب و العولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 24.

[3] مازن غزايبة:« العولمة و سيادة الدولة الوطنية» في أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية و الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 26.25 .

ظهور فواعل جديدة كالمنظمات الدولية و الإقليمية، و المنظمات غير حكومية، الشركات متعددة الجنسيات، و فواعل أخرى أصبحت تضع حدود التصرفات الدول داخل و خارج أقاليمها. و تشكل عليها ضغطا كبيرا خاصة في بعض المسائل التي كانت تعد قضايا داخلية تخص الدولة، و تمس سيادتها كالديمقراطية و حقوق الإنسان هده الأخيرة عرفت اهتماما واسعا من قبل المنظمات الحكومية، و على رأسها منظمة العفو الدولية، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان، منظمة هيومنرايت (human right) اللجنة الدولية.

أ- انتشار تكتلات الاقتصادية:

إن ابرز الملامح الاقتصادية التي رافقت نهاية الحرب الباردة، هي ازدياد توجه الدول نحو التكتل و التكامل الاقتصادي و التجاري في إطار إقليمي أو شبه إقليمي و ذلك بحثا عن الأسواق و المكاتب المشتركة، و التواصل النظام متعدد الأطراف تدرج في موضوعان جديدة، لم يسبق تناولها مثل العمالة، البيئة، الاستثمار، التجارة، في الخدمات ...الخ[1] و من التكتلات الاقتصادية التي عرفها العالم، الاتحاد الأوروبي، دول الكومنولث الجديد، التكتل الاقتصادي لمجموعة دول أمريكا الشمالية الذي يضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، و يعرف بالنافطا (NAFTA)، و التكتل الاقتصادي في المنظمة شرق أسيا، و غرب منطقة المحيط الهادي حيث توجد ثلاث محاور رئيسية للتجمع الاقتصادي في تلك المنظمة هي رابطة جنوب شرق أسيا (ASEAN)، جماعة التعاون الاقتصادي لأسيا المعروفة باسم سار(APEC)، و جماعة جنوب أسيا و شبه القارة الهندية المعروفة باسم سار(SAARC)، و تضم سبعة دول هم الأكثر فقرا و تمثل خمس سكان العالم (الهند. باكستان. يونان. بنجلادش. المادلين. سيريلانكا. نيبال)[2].

[1] سالم توفيق النجيفي،« الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي: احتلال العراق نموذجا» السياسة الدولية، عدد 2003 163 ، ص 108

[2] محمد جمال المظلوم، تحديات العالم العربي فيي ظل النظام العالمي الجديد، ط 2 ،(بيروت: مركز الدراسات العربي الاوروبي، 1997).ص93

ب- المؤسسات الاقتصادية الكبرى :

لقد أصبح الاقتصاد العالمي في ظل موجة التغيرات التي عرفها العالم، تحكمه أربعة قواعد أساسية :

صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية، الشركات المتعددة الجنسيات، وهناك من يسمي هذه المؤسسات بمؤسسات العولمة التي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية و استمرار علاقات الاستغلال التي تحكم الطرفين خاصة في ظل السياسات التي تتبعها هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية المتمثلة أساسا في محاولة دمج اقتصاديا الدول ضمن اقتصاد عالمي تحكمه قواعد النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوم على الخصخصة. وفي الكثير من أحيان توظف هذه المؤسسات للضغط على استقرار تلك الدول ويزيد من تبعيتها و يفقدها استغلالها الذاتي عند تطويرتلك البرامج، بحيث تظهر الدول النامية إلى طلب المساعدة المالية الخارجية، مما يفقدها حرية الحركة والقدرة على التفاوض، ومن ثم تزداد قيودها و أعباؤها، الأمر الذي جعل الحد الفاصل بين السياسة المحلية والعالمية لا معنى له تقريبا.[1]

و هذه المؤسسات العالمية التي تهيمن عليها الدول الرأسمالية الكبرى و تفرض و صفات تستلزم التطبيق تتضمن في بنودها سياسة التقشف، تخفيض لسعر العملة، تحرير التجارة، الخصخصة، إعادة الجدولة، وبذلك تفتقد الدولة المدنية السيادة الاقتصادية، السيطرة على السياسة المالية والنقدية و غالبا ما يكون بتواطؤ البيروقراطيات المحلية التي لها ارتباطات خارجية.[1]

ج- السوق النفطية :

[1]- المرجع نفسه، ص 175.

يلعب النفط دورا كبيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية، و ظهر بذلك بصفة خاصة بعد حرب 1973 التي استعمل فيها العرب سلاح المقاطعة بحضر تصدير النفط للدول الغربية المدعمة والمساندة لإسرائيل، مما خلق أزمة اقتصادية داخل تلك الدول لذلك أصبح النفط يستعمل كسلاح استراتيجي للضغط على الدول من أجل تغيير سياستها.

و يعد النفط المصدر الأساسي للطاقة والمادة الأولية لمختلف الصناعات المتطورة، وقد أصبح بمثل اليوم عصب التقدم الصناعي الحديث، و عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، و يعتبر بحكم توزيعه الجغرافي غير المتساوي في العالم أهم محاور الصراع الدولي، فتتمتع المنطقة العربية مثلا بأكبر مخزون نفطي في العالم إضافة إلى موقعها الإستراتيجي المتميز جعلها تدخل ضمن دائرة الصراع بين الدول الكبرى الطامعة في ثرواتها النفطية الضخمة.

لذلك فإن الدول التي تعتمد على النفط كمورد أساسي لها تتأثر بتقلبات أسعاره المرافقة للمتغيرات الدولية مما يهدد أمنها القومي، و يجعل من اقتصاديات تلك الدول اقتصاديا انكشافية و خاضعة لصدمات خارجية مصدرها الأسواق العالمية التي تتحكم بالمواد والأسعار، وهي سوق قائمة على الاحتكار المطلق و شبه المطلق.[1]

للصليب الأحمر وغير هامن المنظمات.[2]

و بذلك أصبح لهذه الفواعل الجديدة تأثير و دور في التفاعلات الدولية، لا يمكن تجاهله من قبل الدول أثناء صناعة سياستها الخارجية، وهذا ما دفع روزنو إلى القول بأن الدولة القومية لم تعد مركز للنظام الدولي وأن العلاقات الدولية لم تعد مجرد سياسات بين الدول.[3]

---

[1]- حامد ربيع، التعاون البترولي والسياسة الموحدة، (القاهرة : دار نافع، 1982)، ص 43.

[2]- ميرنوف أ، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1986،)، ص 83.

[3]- مازن غرابية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

3/ البعد الاقتصادي:

لقد أثبتت التحولات التي عرفها العالم تراجع لعامل القوة العسكرية الذي كان يعد المعيار الرئيسي لتحديد ديناميكيات و توازنات التفاعلات الدولية، مقابل تصاعد عامل القوة الاقتصادية مع ازدياد التنافس الاقتصادي و إطلاق حرية آلية السوق، مما أدى إلى إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية.[1]

حيث أصبح للعامل الاقتصادي دور أساسي في التعبير عن قوة الوحدات الدولية داخل النظام الدولي، و ذلك بفعل ثورة المعلومات والتكنولوجيا التي أدت إلى تدويل العلاقات الاقتصادية الدولية، ولذلك تسعى غالبية الدول إلى امتلاك القوة الاقتصادية باعتبار أنها أصبحت تعد معيار أساسي من معايير قياس وزنها و ثقلها على الصعيد الدولي و أساسا لاستقلاليتها، ومن أهم العوامل التي أصبحت تحكم العلاقات الاقتصادية و التوجه أكثر نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل، المؤسسات الاقتصادية العالمية، السوق النفطية.[2]

4/ البعد الأمني:

إن تحولات ما بعد الحرب الباردة، وما صاحبها من تغيرات ثورية في مجال التكنولوجيا و تقنيات الاتصال والمعلوماتية أدت إلى زيادة شبكة التفاعلات الدولية في ظل سياسة الاعتماد المتبادل، غيرت مضمون العديد من المفاهيم من بينها مفهوم الأمن الذي لم يعد يقتصر على التهديدات التقليدية كامتلاك أسلحة الدمار الشامل، أو استعمال القوة العسكرية لاحتلال الدول الضعيفة، بل أصبح مفهوما شاملا بحيث توسعت دائرته لتشمل مصادر تهديد جديدة كانتشار ظاهرة التطرف والإرهاب و الهجرة الغير الشرعية و تجارة المخدرات و الجريمة المنظمة.

---

[1]- عبد الله بوجلال، " العولمة و أثرها في الخصوصي الثقافية : الجزائر نموذجا "، في أعمال الملتقى الدولي الأول بكلية العلوم السياسية والإعلام، مرجع سبق ذكره، ص 2010 – 2011.

[2]- برهان غليون و سمير أمين، عولمة الثقافة و ثقافة العولمة، (دمشق دار الفكر 2000)، ص 80.

لذلك أصبح الحديث عن أبعاد مختلفة للأمن كالأمن البيئي، الأمن البشري، الأمن الاقتصادي كما أن تعدد التهديدات الأمنية أصبح أمرا يتجاوز إمكانيات الدولة التقليدية، مما يقتضي سلوكا تعاونيا مشترك بين الدول، ولهذا فإن أبرز سمات النظام الدولي الحالي هو تداخل المنظومات الأمنية على نحو شديد التعقيد، و اتباع مفهوم الأمن القومي الذي لا يقف عند حدود الدولة، وإنما يتصل أيضا بما يجري في خارجها، وبما تقوم به الدول الأخرى

على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية وحتى البيئية، فانعدام حماية حقوق الإنسان على سبيل المثال، و غياب برامج التنمية البشرية و مشاريع التنمية الاقتصادية دفع ببعض المجموعات البشرية إلى الهجرة غير شرعية إلى بعض الدول الغربية، الأمر الذي دفع بهذه الأخيرة إلى الضغط من أجل تطبيق ما يطلق عليه الاصطلاحات السياسية والاقتصادية في دول العالم الثالث، والذي يدخل في نطاق التدخل الخارجي، و ظهور مفهوم الشراكة الأمنية التي أصبحت مطلبا رئيسيا لتجاوز مختلف هذه التهديدات.[1]

[1]- عبد الله يوسف سهر محمد، " الأمن و التدخل الخارجي في الشرق الأوسط "، السياسة الدولية، عدد 160، (أفريل 2005)، ص 12.

الفصل الثاني

إقتصاديات الطاقة في الجزائر وأزماتها

الفصل الثاني: اقتصاديات الطاقة في الجزائر و أزماتها

المبحث الأول: اقتصاديات الطاقة في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري و ذلك لأنه لا يزال حتى الآن يمثل القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي فهو يساهم في ايرادات الجزائر لأكثر من 90% و يتأثر الاقتصاد الجزائري بمستوى تلك الامدادات لمصادر الطاقة المختلفة فكلما زادت امداداته لسوق الخارجي من تلك المصادر للطاقة بالسعر المناسب كلما سمح ذلك بتطوير الاقتصاد الداخلي.

المطلب الأول: أهم مصادر الطاقة في الجزائر

مصادر الطاقة التقليدية:

أولا: البترول: لم يكتشف البترول في الجزائر صدفة بل إن محاولات الاستكشاف و التنقيب امتدت على مدى عشرات السنين و قد جرت المحاولات على مدى مرحلتين منفصلتين إذ بدأت الاولى في عام 1870 و كان التنقيب خلال هذه المرحلة موزعا على مناطق جغرافية متعددة أما المرحلة الثانية فقد استخدمت فيها أحدث الوسائل التقنية و قد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية حيث تعاونت الشركة الوطنية "ربال" مع شركة "فال" و شركة "زومال" و قد تركزت العمليات في منطقة سيدي عيسى خصوصا و الملاحظ أن جهود هذه الشركات تكتلت بالنجاح حيث عثرت على البترول في البئر الأولى و الثانية و الثالثة التي قامت الشركات بحفرها بصورة مستمرة و كان ذلك في 23 أفريل 1949 و اعتبر بطبيعة الحال أن ذلك أول اكتشاف للبترول في الجزائر إلا أن الذي يلفت النظر هو أن العمل سار بعد ذلك

ببطئ و بدأت الاستفادة الفعلية عام 1959 أي بعد عشر سنوات من اكتشافه و قد تضاعفت رقم أعمالها 4 مرات منذ عام 1969 متجاوزا 9 مليار من الدنانير الجزائرية عام 1973 حيث امتلكت الشركة 9 شركات متفرعة عنها تسيطر على أغلبية رأس مالها و تساعد هذه الشركات شركة سوناطراك في العديد من العمليات التقنية الهامة.[1]

لقد تم حفر حوالي 510 ألاف متر للحصول على آبار للبترول و كان عددها 147 بئرا تشكل منها حقول البترول أهم الاكتشافات في رجورد البغل– مسر– حوض بركاوي حاسي مازولة

– أما فيما يخص السيطرة على الانتاج البترولي فقد كانت النسب لعام 1962 على النحو التالي[2]:

- 71.99%للمصالح الفرنسية العامة و الخاصة
- 17.86%للشركات الأجنبية الدولية و الخاصة غير الفرنسية
- 10.15% حصة الجزائر من مجمل انتاج البترول الجزائري و هذا يعادل 2 مليون طن من مجموع 20.6 مليون طن و كانت الجزائر تحصل على الدخل من نشاطات الشركات البترولية محسوبا على أساس تحكمه قاعدة مناصفة الأرباح أي دون حساب تنفيق الربح و هذا يعني أن تطبيق مجموع هذه الأحكام الضرائبية أدى إلى أن الخزينة الجزائرية كانت تحصل على دخل لا يتجاوز 29 انشا أمريكيا للبرميل الواحد حتى عام 1964.

– يعتبر حقل حاسي مسعود من أحد أكبر مستودعات البترول في العالم.

[1] سهير محمود طلعت العزال، باكالوريوس تجارة، قسم المحاسبة، التقييم الاقتصادي للآثار البيئية لتحلية المياه في استخدام الطاقة الشمسية، جامعة عين الشمس، 2006، ص 27.

[2] حسن أحمد شحاتة ، التلوث البيئي و مخاطر الطاقة، ط1، 2002، ص 51-52.

ثانيا: الغاز الطبيعي:

تمتد منطقة الغاز و البترول في المنطقة الوسطى في الجزائر في اتجاه خط الزوال لمسافة ما يزيد عن 800 كلم و تصل هذه المنطقة قريبا من حدود الحجار يرى عدد من الاقتصاديين أن الجزائر تعتبر الدولة الوحيدة التي قطعت خطوات كبيرة في ميدان صناعة تمييع الغاز لفرض التحكم في نقله و كانت أول تجربة في عام 1964 بمصنع كاميللتمييع و دامت مدة انشائه أكثر من سنتين بطاقة انتاجية تعادل 1.7 مليار متر مكعب و بانتهاء أشغال الانشاء في مصنع التمييع الأول بسكيكدة عام 1973 و مصنع التمييع الأول بأرزيو عام 1980 إلى 31.2 مليار متر مكعب أي بزيادة تعادل 18 منذ انشاءه علما بأن الاحتياطي النابث من الغاز الطبيعي يساوي ما بين 2500 – 3000 مليار متر مكعب.[1]

إن فكرة تمييع الغاز ظهرت باعتبارها احدى الطرق الصناعية منذ الأيام الأولى لاكتشاف حقل الغاز الكبير في حاسي الرمل عام 1956 .

لقد وضعت في المخطط الرباعي الأول و المخطط الرباعي الثاني مشاريع لتمييع الغاز لزيادة الطاقة التصديرية إلا أنه بعد دراسة الخطة الخماسية 1980– 1984 ألغيت مشاريع التمييع الجديدة التي لم يتم تنفيذها حتى عام 1980 في كل من أرزيو و سكيكدة.

إلى جانب خطوط الغاز الداخلية يوجد خط أنابيب بطول 1070 كلم يربط الجزائر– تونس – ايطاليا عبر البحر الأبيض المتوسط.

تمتلك الجزائر احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي يقدر ب 3120 مليار مكعب و هو ما يعادل 12% من الاحتياطي العالمي الكامن في 60 حقلا تقريبا أكبرها رود النوس و حاسي الرمل و يصدر الغاز بكميات كبيرة إلى بعض بلدان أوروبا الغربية و العرار و حاسي

[1] أحمد مدحت اسلام، مرجع سابق، ص 16-18.

الطويل و حاسي العقرب أما حقل رورد و اليزي فإنها تحتوي على 85% من الغاز الرطب (أي الغير متواجد مع البترول و يتركز الغاز الطبيعي في حقول حاسي الرمل و حاسي الطويل و غيرها حيث يوجد الغاز الطبيعي متواجدا مع البترول).و نشير جميع المعطيات إلى أن هنالك في الباطن الأرض الجزائرية الكثير من البترول و الغاز الذي لم يكتشف بعد و خاصة في منطقة اليزي و مناطق الأطلس الصحراوي و الجزء الشمالي من منطقة البترول و الغاز بواسطة الجزائر.[1]

و سجل انتاج الغاز الطبيعي في عام 1987 ما يعادل 94 مليار متر مكعب أي بارتفاع 17.4% بالنسبة للحجم المنتج في عام 1986 ، و بذلك فإن 40% من انتاج سوناطراك الاجمالي من الغاز الطبيعي تم تسويقه أما الباقي فقد أعيد حقنه في الحقول.

أن تنمية الغاز الطبيعي باعتباره عنصرا هاما للطاقة المنزلية و الصناعية، و المادة الأولية للصناعة البتروكيماوية يقتل مكانة استراتيجية في السياسة الطاقوية نظرا لحجم الثروات الغازية.

و تجدر الإشارة إلى مشروع ايصال الغاز إلى ايطاليا عبر البحر الأبيض المتوسط قد حقق نجاحا كبيرا . علما بأن هذا الخط يبدأ من حقول حاسي الرمل و ينتهي بمتريبو في شمال ايطاليا و يمتد على طول 2500 كلم.

و بديهي أن للغاز الطبيعي أهمية كبيرة إلى جانب البترول بالنسبة لوضع البلاد الاقتصادي فلحد الآن تعتمد الجزائر على ميدان البترول و الغاز حوالي 90% من صادراتها و هو أمر يحتاج إلى المراجعة الجدية.[2]

[1] حسن عبد العزيز حسن، الطاقة في العالم اليوم، كتاب الثالث، سنة 2003، ص 111-75-95.
[2] حسن أحمد شحاتة ، مرجع سابق، ص 29.

3- الفحم: يستخدم الفحم بالصورة التي يستخرج بها من المنجم و ذلك لأنه يتكون من قطع متفاوتة في الحجم و يحتوي على كثير من الشوائب و الأتربة و الرمال و لذلك يعامل الفحم بطريقة خاصة بتصنيفه إلى قطع ذات أحجام متقاربة و يؤثر كل من غاز الميثان و غاز الفحم المتطاير تأثيرا كبيرا على سلامة و نظافة البيئة المحيطة بموقع المنجم، كذلك فإن الماء المستخدم في تفتيت رواسب الفحم يحمل معه كثيرا من غبار الفحم و بعض الشوائب الاخرى و عند القاء هذا الماء في المجاري المائية الطبيعية إلى تلوثها و القضاء على ما بها من كائنات حية بالإضافة إلى أن هذا الماء قد يساعد على تفتيت الصخور في جدران المنجم و سقفه مما يؤدي إلى انهيار المنجم هذا ما يسبب العديد من الأضرار للبيئة و الفرد و ما لم تتخذ الوسائل الكفيلة للحد من ذلك.[1]

الفرع الثاني: مصادر الطاقة المتجددة في الجزائر

أولا: الطاقة الشمسية في الجزائر

تعتبر من مقومات الطاقة في الجزائر، بحيث تتوفر في الجزائر جراء موقعها الجغرافي أعلى الحقول الشمسية في العالم، و فيما يلي الجدول التالي يوضح الطاقة الشمسية في الجزائر.

جدول رقم 01: الطاقة الشمسية الكامنة في الجزائر (كيلواط / ساعة لكل متر مربع في السنة) (%)

المناطق	المنطقة الساحلية	الهضاب العليا	الصحراء
المساحة%	4	10	86
قدرة التشميس في المتوسط (ساعة/السنة)	2650	3000	3500
الطاقة المتوفرة في المتوسط (كيلواط/السنة)	1700	1900	2650

المصدر: سونلغاز، تطور الطاقة المتجددة في الجزائر، مجموع أوراق فنية الجزائر،2007، ص 2.

[1] أحمد مدحت اسلام الطاقة و تلوث البيئة دار الفكر العربي سنة 1999 ص 13-14.

مدة الشمس في كامل التراب الوطني تقريبا تفوق 2000 ساعة في السنة و يمكنها أن تعدل إلى 3900 ساعة في الهضاب العليا و الصحراء و الطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عريضة قدرها واحد متر مربع لتصل 5 كيلواط / ساعة على معظم أجزاء التراب الوطني[1].

مقومات الطاقة الشمسية في الجزائر.

و من بين أهم مقومات الطاقة الشمسية بالجزائر مايلي[2]:

– وفرة الأراضي الصحراوية المشمسة أغلب أيام السنة كما آن الشمس تمتد ب أكثر من 2000 ساعة في السنة.

– تعد صحراء الجزائر من اكبر الصحاري في العالم وتمتاز بالحرارة الشديدة خاصة في فصل الصيف حيث تفوق درجة الحرارة 60 درجة وهي تمثل مساحة الصحراء في الجزائر أكثر من 80 % مما يساعدها من إستغلال أكثر للطاقة الشمسية .

– تشير الكثير من الدراسات إلى أن الطاقة الشمسية التي تمتلكها الجزائر تتيحلها حتى فرصة تصدير هذا النوع من الطاقة لدول الأخرى وذلك لاتساع مساحات الجزائر وإستمرار تعرضها لكميات عالية من موجات الإشعاع الضوئي والكهرومغناطيسي الصادر من الشمس.[3]

– أن هناك التزامات للعديد من دول العالم ومن ضمنها الجزائر في مؤشر المناخ الدولي في كونيها تعمل على تخفيض الانبعاثات الملوثة التي تسبب الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

---

[1] - سونلغاز: تطور الطاقات المتجددة في الجزائر، مجموع أوراق فنية الجزائر، سنة 2007، ص 2.

[2] تم الاعتماد على العديد من المواقع الالكترونية:

جدوى اقتصادية و بيئية من استغلال الطاقة المتجددة 2008 biogaz-hlamontada.net/t 50-topic

الجزائر 2010 http//www.4algeria.com/vb/showthreed.php ?t=193300

[3]- أحمد السعيدي، مصادر الطاقة، ورقة الأوبك، سنة 1983، ص 51.

- توجد بالجزائر مجمعات قروية صغيرة متفرقة ومتباعدة ، حيث يقدر عدد سكان الريف 41 % من إجمالي السكان وأنه قد يتعذر لأسباب عملية او اقتصادية ربط هذه القرى والأرياف في بعض الحيان بالشبكة الرئيسية للكهرباء لذا فإن الحلال منطقي في هذه الحالة هو استغلال الطاقة الشمسية في هذه المجمعات النائية.

- كثرة الطرق التي يمكن بها استغلال الطاقة الشمسية بفعالية في الجزائر ويمكن تصنيفها في ثلاث فئات رئيسية هي التطبيقات الحرارية وإنتاج الكهرباء والعمليات الكيميائية.

- انخفاض الغيوم في كثير من المناطق الصحراوية المؤهلة أكثر لهذا النوع من الاستغلال الطاقوي.[1]

- لا تعاني الجزائر من مشكل المساحة المطلوبة لتشيد الألواح الشمسية ومستلزماتها حيث تقدر مساحة الجزائر ب 2381741 كم 2 مقابل 36 مليون شمسية من إحصائيات 2010 ، وهي ثاني أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة بعد السودان و 11 عالميا وللحصول على 1000 واط من الكهرباء نحتاج إلى مساحة من 7 إلى 10 متر مربع من هذه الألواح.

- أثبتت العديد من دراسات الجدوي في عدة دول من بينها الجزائر انه يمكن استعادة رأس المال المستثمر في الطاقة الشمسية خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات تتمكن بعدها الجهة المنفذة لمشاريع الطاقة الشمسية من الحصول على طاقة نظيفة منخفضة التكلفة.[2]

[1]- المؤتمر الوطني العربي، التقنيات الحديثة للطاقة من ازدهار البيئة، العدد 67-78، سبتمبر 2005، ص97.
[2]- أحمدمدحتاسلام، مرجع سابق، ص15.

ثانيا:طاقة الرياح في الجزائر:

ان تحديد امكانيات الطاقة الريحية في الجزائر أمر يحتل مقام أولوي و يخص بالأولوية ويشكل شرطا ضروريا لكل دراسة وهناك عدة دراسات من أجل إنشاء مزارع هوائية لإنتاج الكهرباء في الجزائر و لهذا الغرض ونظرا لشساعة البلاد و لضخامة العمل استندت **CREDEG**مركز البحث و التنمية في الكهرباء و الغاز الى تحليل للفترات الطويلة ذات القيمة الهوائية التي سجلها المكتب الوطني الجزائري للأرصاد الجويةONM

و سمحت نتائج قياس محطات الارصاد الجوية بظبط قائمة لأهم المناطق من حيث سرعة الرياح و أتاح ذلك إبراز أهلية الأماكن البعيدة في أقصى الجنوب التي زودت بالطاقة الكهربائية انطلاقا من محطات توليد تعمل بالديازل تابعة لسونلغاز لاستقبال الطاقة المستمدة من الرياح.[1]

و بدراسة امكانية **CREDEG** مركز البحث و التنمية في الكهرباء و الغاز قام باستغلال طاقة الرياح في إطار توسيع محطات الديازل و هذه الدراسات التي أخذت في الحسبان التضاريس الجبلية و وعود الميدان قد سمحت بتحديد المواقع التي لها كثافة من حيث توافر القوى و سيتبع انجاز تلك المشاريع النموذجية التحكم في التكنولوجيا[2] و نحاول أن نبين نسبة و امكانيات وفرة الأراضي الصحراوية المشمسة أغلب أيام السنة كما أن الشمس تمتد بأكبر من **2000** ساعة في السنة.

فإن استغلال محطات الديازل في أقصى الجنوب أمر قسري للغاية نظرا لنقص أو عدم وجود هياكل طرقية لإيصال وقود المازوت، لكن تقديرات وتوقعات الكلفة تبين مدى ضرورة

[1] الطاقة الشمسية أفكار وحلول،2010 http//kuwait-solar.blogsport.com/

[2] هشام الخطيب ، مصادر الطاقة المتجددة، التطورات التقنية و الاقتصادية (عربيا و عالميا) المؤتمر العربي الثامن، ص 39

الاستثمار لإنتاج الطاقة عن طريق إضافة مجموعات الديازل إلى الطاقة المستمدة من الرياح ما دامت هناك مؤهلات وإمكانيات استغلال مثل هذه الطاقة في تلك المناطق، و مركز البحث والتنمية في الكهرباء والغاز قام باستغلال طاقة (CREDEG) بدراسة إمكانية الرياح في إطار توسيع محطات الديازل وهذه الدراسات التي أخذت في الحسبان التضاريس الجبلية ووعود الميدان قد سمحت بتحديد المواقع التي لها كثافة من حيث توافر القوى القصوى لهبوب الرياح قصد تعيين المواقع التي تقام عليها مزارع استغلال تلك القوى، و سيتيح إنجاز تلك المشاريع النموذجية التحكم في التكنولوجيا، وقد تم إعداد دراسة جدوى التهجين لمجموعة الخطيرة في تندوف مثلا وجرى تكوين حافظة لمشاريع مؤهلة لآليات التطوير الخاص بالموضوع[1].

الطاقة الريحية في الجزائر في الجدول رقم 02 الموضح كما يلي:

جدول رقم 02: توزيع موارد الطاقة المتجددة في الجزائر (طاقة مركبة واط)

المورد	طاقة مركبة واط
الشمس	2279960
الرياح	73300
المجموع	2353260

المصدر: موقع وزارة الطاقة و المناجم بالجزائر بتاريخ 2011.

http//www.algeria.org/ français / index.php ?page= energie-solaires

[1]- سونلغاز :تطويرالطاقاتالمتجددةفيالجزائر،مرجعسابق،ص3.

فالجدول رقم **02** و الذي يبين كل من موارد الطاقة الشمسية و الطاقة الريحية الكامنة بالجزائر و التي تبلغ **2279900** طاقة مركبة (واط) الطاقة الشمسية، و **73300** طاقة مركبة واط من الطاقة الريحية يبلغ مجموعهما **2353260**.

نستنتج من هذا ان إمكانيات الطاقة الشمسية المتوفرة بالجزائر تمثل حوالي **32** ضعف من الطاقة الريحية أي بنسبة **97%** من الطاقة الشمسية و **3%** من طاقة الرياح كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: توزيع موارد الطاقة المتجددة في الجزائر

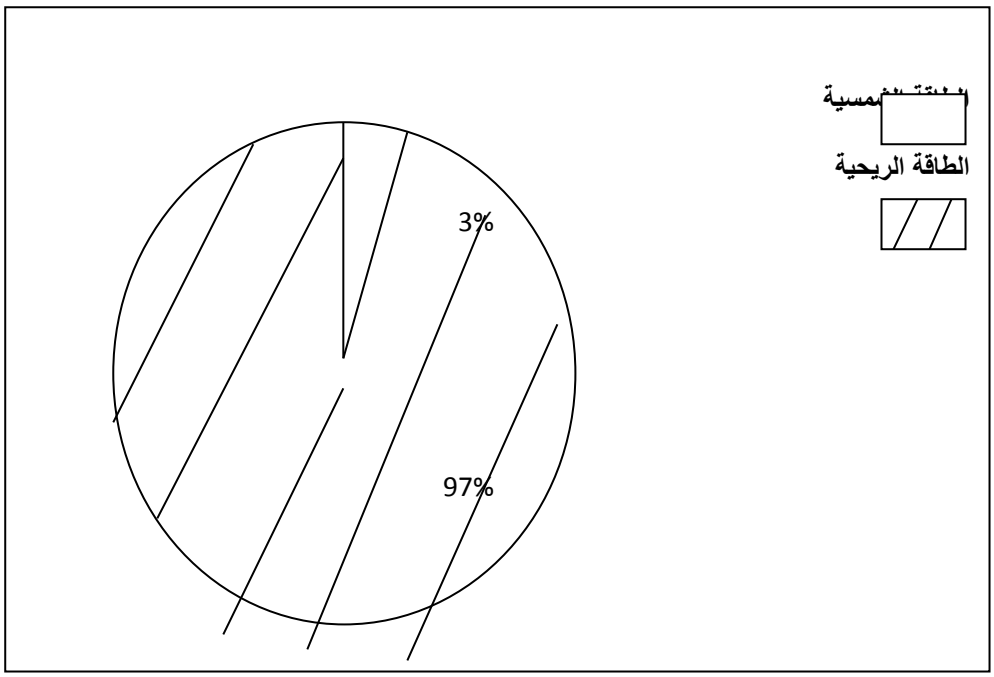

المصدر: الطاقة الجديدة موقع وزارة الطاقة و المناجم بالجزائر مرجع سابق 2011.

http// www.memalgeria-org/ français/ index. Php ? page=energie-solaires

تحتل الطاقة الشمسية المكانة الأولى في مصادر الطاقة المتجددة بالجزائر إذ تقدر ب 97% مقارنة بالطاقة الريحية التي تمثل سوى 3% .[1]

ثالثا: الطاقة النووية في الجزائر

عملت الجزائر على استيعاب تلك التكنولوجيا في مجال الطاقة النووية من خلال تعاونها مع بعض الدول مثل: ألمانيا، الأرجنتين، كوريا الشمالية من أجل استخدامها في الأغراض السلمية خاصة في انتاج الطاقة الكهربائية من النووي.كما أن الطاقة النووية تحتل مكانة مهمة في سوق الطاقة الجزائرية و ذلك لإمتلاكها أهم مناجم اليورانيوم في سلسلة جبال الهقار، و قد تكون في منطقة واسعة في سلسلة تاسيلي، و عموما احتمالات وجود اليورانيوم في الجزائر تتراوح بين معتدلة و عالية.

و تستخدم الجزائر التكنولوجيا النووية في مجالات الرعاية الصحية و الزراعية و تقوم حاليا بتطوير برنامج مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (CEA) لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية[2] كما أن السلطات الجزائرية تعتزم الاعتماد على مادة اليورانيوم الحيوية في مضاعفة توليد و انتاج الطاقة الكهربائية مع فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب من خلال الشراكة مع المؤسسات الجزائرية لا سيما في منطقتي تمنراست و تندوف و للتخلص من الاعتماد المفرط للبلد على البترول في شتى صادراته كما قررت الجزائر بناء عشر مفاعلات نووية جديدة موجهة لإنتاج الطاقة الكهربائية و ذلك نظرا لعدم قدرة مؤسسة سونلغاز على توفير الكمية المطلوبة من الكهرباء في المستقبل القريب.[3]

[1] طاقة الرياح في الجزائر استثمار مضمون يبحث عن آفاق 2010 http//economy-akhbraway.com/newsasp ?c=2sid=64327

[2] الطاقة في الوطن العربي منظمة الأخبار العربية المصدرة للبترول الجزء الثالث الكويت، 1980 ص286.

[3] الاستعمال السلمي للطاقة النووية ،مجلة الطاقة و المناجم وزارة الطاقة و المناجم الجزائر جويلية 2007 ص 17

و لقد حاولت الجزائر اقتحام ميدان الطاقة النووية لأغراض سلمية منذ فترة طويلة إلا أن الوضع الاقتصادي و الأزمة المالية التي مرت بها و عدم توفر الكفاءات العلمية المتخصصة للنهوض ببرنامج نووي ذي فعالية لم يمكنها من ذلك حيث اقتصر النشاط الجزائري في هذا المجال على صور للتعاون مع بعض الدول مثل ألمانيا و الأرجنتين و باكستان لإنشاء مفاعلات أبحاث فقط[1]مع أن الاستخدام السلبي للطاقة النووية حقا مشروعكجميع الدول و هو الموقف الذي ظلت الجزائر متمسكة به دوما و دافعت عنه في كل المحافل الدولية.

المطلب الثاني: الطلب على الطاقة في الجزائر

إن الطاقة تعتبر من القضايا الحساسة في اقتصاديات العالم الحديث حيث يتم الاعتماد عليها في كل المجالات نظرا لما تقدمه من مزايا للبشرية نتيجة استقلالها من الجميع دون تمييز لذا يتم رسم سياسة طاقوية في مختلف دول العالم سواء كانت المنتجة للطاقة أو المستهلكة لها.[2]

الفرع الأول: واقع و آفاق المشاريع الطاقوية في الجزائر

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها في المجال الطاقوي على البترول و الغاز كمصدر أساسي لجلب العملة الصعبة من الخارج و لتموين منشآتها الصناعية.

الاستثمارات في قطاع المحروقات بقيت في ارتفاع متزايد بهدف تحديث المنشآت الانتاجية منذ الألفية الثانية لتعدل إلى ذروتها في عام 2010.[3]

---

[1] جديدالنوويالجزائري 2007 http// defance-arab.com/vb/showthread- php ?t=90

[2] عبد القادر معاسو السياسة البترولية الجزائرية و دور النفط في التنمية الاقتصادية. دراسات في النفط العربية مجلة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الكويت سنة 1981 ص 342-343.

[3] مجلة أويك خريطة المواقع النفطية و العلاقة بين النفط و التنمية في الجزائر شهر أفريل 2009 عدد 1259 ص 13-18.

فعمليات البحث و التنقيب عن البترول و الغاز في الصحراء الجزائرية لم تؤدي إلى اكتشاف أحواض جديدة بمخزونات هامة و استراتيجية مما جعل الكثير يستخلص أن مستقبل المحروقات في البلد المحدود.

يترواح إنتاج الجزائر من البترول حاليا ما بين مليون و مائة ألف و مليون و نصف برميل يوميا يتم إستهلاك الثلث محليا و تصدير الثلثين الباقين إتجاه أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية في شكل خامات و مواد محولة.[1]

الفرع الثاني : توجهات إستراتيجية الطاقة في الجزائر.

تهدف هذه الإستراتيجية الجديدة لتطوير موارد المحروقات البترولية و الغازية حيث حقق القطاع خلال الثلاث السنوات الماضية قفزة نوعية أ عطت ديناميكية جديدة للطاقة في الجزائر بحيث تعد زيادة احتياطي البلاد من أولوياتالإستراتيجية الجديدة للطاقة، إذ تبلغ مساحة المناطق الرسوبية حوالي 1.5 مليون متر مربع، إذ تقدر الكثافة المتوسطة للجزائر ب 8 آبار في كل 10000 كلم مربع.

أما بالنسبة للشركات المرخص لها بالبحث و الاستقلال فعددها محدود في الجزائر إذ لا يتعدى ال 30 شركة[2]، بينما لو أخذنا بلد كولومبيا فنجد عدد الشركات بها يصل إلى 80 شركة رغم ضعف قدراتها الجيولوجية مقارنة بالجزائر.

[1] سامي النجار الجزائر تكون منتجا كبيرا في الغاز صحيفة الكوتيديان العدد 28190 /09-01-2010

[2] CHAKIB KHALIL du petrol et des iddees intervention devant la bipartite gouvernement UGTA revue energie et mine n°01 janvier 2004 p 05

المطلب الثالث: أهم المؤسسات الطاقوية في الجزائر

أولا: السوناطراك:

- تحتفل السوناطراك سنويا في الجزائر في 31 ديسمبر تخليدا لذكرى تأسسها في هذا التاريخ من عام 1963. و قد أصبحت شركة هامة لها مكانة مرموقة في دورها الفعال في الاقتصاد الجزائري، و اليوم هي مؤسسة متكاملة تسيطر على كافة نشاطات قطاع المحروقات و تأخذ على عاتقها العمليات المتعلقة بالبحث و التنقيب والانتاج و نقل المحروقات عبر الأنابيب و تكييف المحروقات الغازية (تمييز الغاز الطبيعي و كذلك فصل غاز البترول السائل) إضافة إلى دورها في التسويق. والبديهي أن نشاط السوناطراك بدأ بعد نيل الاستقلال عام 1962 و بعد تأسيسها مباشرة و تعزز دورها بشكل واضح بعد 24 فيفري 1971.[1]

و من ناحية تكوين الاطارات تستفيد السوناطراك في اعداد الإطارات من جامعة الجزائر و عدد من معاهد التكنولوجيا و المركز الافريقي للبترول و النسيج الذي اقيم في بومرداس 1964 و يتجاوز عدد طلباته (3000 طلب) و معهد البترول الجزائري الذي انشئ عام 1965.

- يبلغ انتاج البترول ب 50 مليون طن تحصل السوناطراك منها على 42 مليون طن و الباقي للتعويض.[2]

تتميز فترة 1966-1976 بإنطلاقة التدخل المباشر للسوناطراك في ميدان الاستكشاف و بابرام اتفاق من نوع جديد في ميدان البحث و التنقيب المسمى (أسكون) الذي أصبحت سوناطراك بموجبه تتقاسم دور العامل مع شركة "سوبينال" و في نفس الوقت سرعت

[1] وحيد خير الدين أهمية التروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات مذكرة ماجيستر غير منشورة
[2] في العلوم الاقتصادية دراسة حالة الجزائر جامعة بسكرة السنة الجامعية 2012-2013 ص 120.

السوناطراك في بدء تنفيذ أول برنامج لها في ميدان البحث بنسبة 100%بناءا على 14 رخصة منحتها إياها الحكومة، أما ما تبقى من الميدان المنجمي فتتكفل له شركة "سونابيت" مع احتفاظ سوناطراك من المناجم من 3000 كلم مربع إلى 703156 كلم مربع. و قد أنجزت بمفردها 22 بئرا من مجموع 122 بئرا تمم حفرها.[1]

و في 22 سبتمبر 1966 توسعت مهام شركة سوناطراك وفق مرسوم (296-66) لتشمل جميع قطاعات الصناعة البترولية كالبحث و الانتاج و النقل و التحويل و التسويق بعدما كانت مقتصرة على نقل و تسويق المحروقات انطلاقا من عام 1965 أي بعد تشبث من انشائها.

- و في عام 1967 تحصلت سوناطراك على حصص الشركات الأجنبية و أخذت تراقب بذلك نشاطات التوزيع، أما بعد 24 فبراير 1971 تاريخ تأميم المحروقات فقد تكفلت شركة سوناطراك بتطوير و تنمية جميع فروع الصناعة البترولية انطلاقا من التنقيب إلى الصناعات البتروكيماوية و تكلفت بالصناعة المنجمية لتقوم بجميع عمليات البحث و التنقيب تقريبا لتنجز منشآت الانتاج و النقل و المعالجة في نفس الوقت و لا غرابة أن نرى عدد العاملين في هذه الشركة ازداد من 33 عامل عام 1964 إلى 103000 عاملا في نهاية عام 1980.[2]

- إن السوناطراك و الشركات المتفرعة عنها ليست شركات تجارية بالمعنى العابر للكلمة فهي تشكل تاسع كبريات الشركات البترولية في العالم.

2/- نفطال:

[1] زيتوني الهوارية أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري نموذجا مذكرة ماجستر جامعة تيارت 2010-2011 ص 34.

[2] د.يسرى أبو العلاء نظرية البترول دار الفكر الجامعي الاسكندرية سنة 2008 ص 456.

بداية من 18 أفريل 1998 أصبحت مؤسسة نفطال مؤسسة مساهمة برأسمال مقدر ب 6500000000 دج، مقسمة إلى 665 سهم أي بقيمة 10 هلايير دينار جزائري لكل سهم تابعة 100% لمؤسسة السونطراك، يقع المقر الرئيسي للمؤسسة في الشراقة في الجزائر العاصمة، و رمزها يتكون من 5 خطوط تمثل فروع المؤسسة نفطال و هي : فرع الوقود، فرع الغاز المميع، فرع الزيوت، فرع الزفت و العجلات و أخيرا فرع الشراكة و النشاطات الدولية.[1]

الدور الرئيسي لشركة نفطال هو تسويق و توزيع المواد البترولية و مشتقاتها عبر كامل التراب الوطني و تتدخل أساسا في المجالات التالية:

- توزيع، تخزين و تسويق الوقود، غاز البترول المميع، الزيوت و الزفت، العجلات والمواد الخاصة.

- نقل المواد البترولية و مشتقاتها من مراكز التكرير و التمييع إلى المراكز الرئيسية وإلى الزبائن عبر وسائل النقل المتاحة و المتمثلة في الأنابيب، الشاحنات، الباخرات و كذا عربات السكك الحديدية.

فهيكل المؤسسة يمثل مجموعة العلاقات بين مختلف الوحدات و يعتمد هذا الهيكل على نشاط و الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة ففي كل عمل جماعي يجب أن تكون هناك روابط معينة بين الأفراد حيث يعتبر عن هذه الروابط بمجموعة من القواعد اللازمة لتنظيم العمل و تحديد المسؤوليات داخل المؤسسة.

[1] Naftal news .numéro special – avril 2009

الشكل3 الموالي يمثل الهيكل التنظيمي للشركة

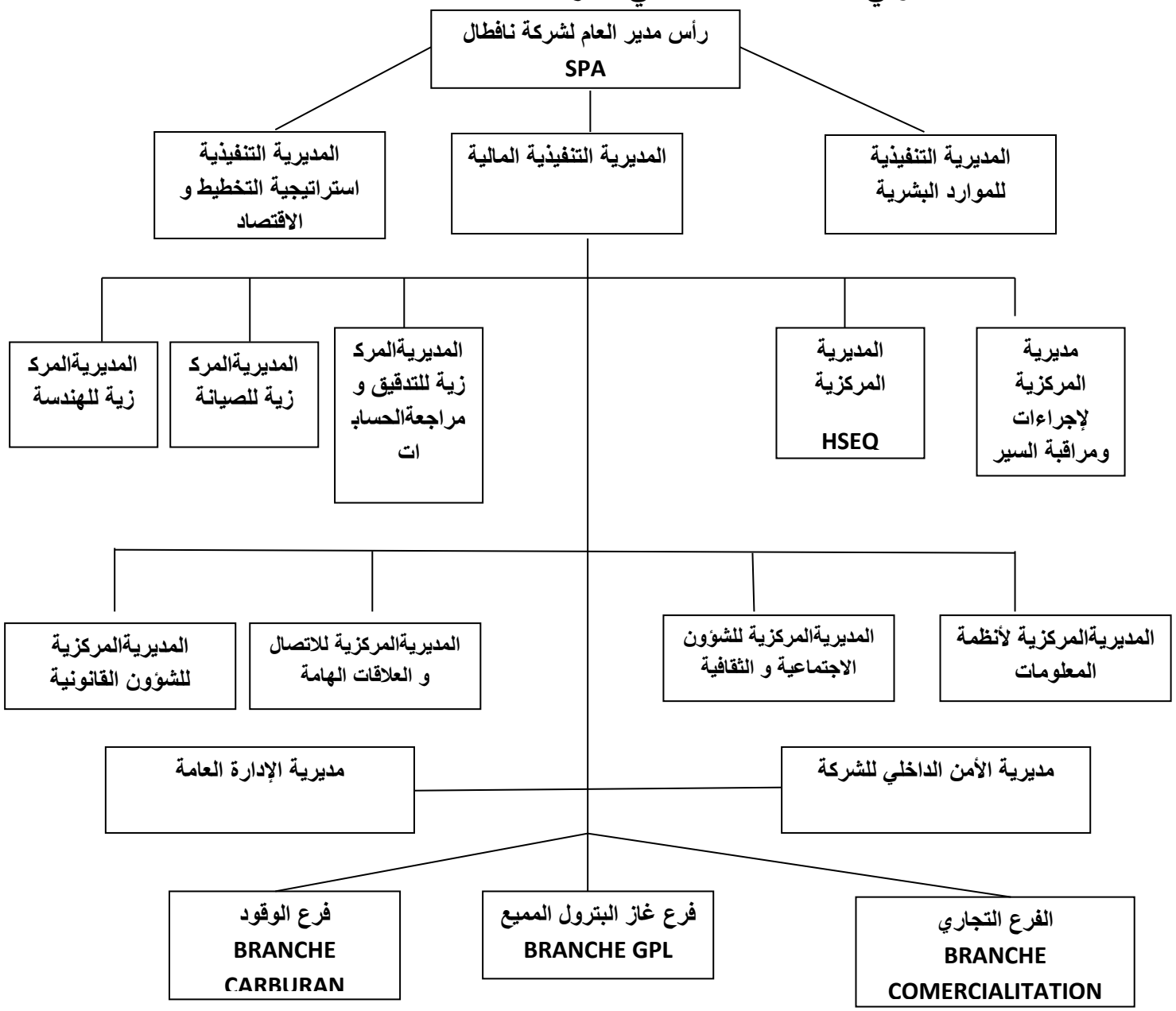

الشكل 03 : الهيكل التنظيمي لشركة نفطال، **المصدر : نـفطال – سعيدة –**

3/- سونلغاز:

هي شركة عمومية جزائرية مجال نشاطها انتاج و نقل الطاقة و توزيعها، و قانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات اخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة و لا سيما في ميدان تسويق الكهرباء و الغاز نحو الخارج. و لقد تم انشاء المؤسسة العمومية "كهرباء و غاز الجزائر" في سنة 1947 و هي تنتمي إلى قانون أساسي خاص منها (LEBON) و شركائه SAE (الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز) ثم وقعت تحت مفعول قانون التأميم الذي أصدرته الدولة الفرنسية عام 1946 .

- إن تحديد هدفها الاجتماعي ليفتح لها آفاقا جديدة، فزيادة على أنشطتها المعتادة من انتاج الكهرباء و نقل و توزيع الكهرباء و الغاز توفرت لسونلغاز امكانية العمل و التدخل في العلاقة اتجاه قطاع المحروقات و القيام على العموم بممارسة أعمال خارج الجزائر.[1]

و على صعيد تسييرها يشرف على تسيير سونلغاز شركة مساهمة جمعية عامة و مجلس إدارة و يديرها رئيس مدير عام.

و هي شركة مساهمة في مشروع محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في حاسي الرمل.

بدأت عملية تحويل السونلغاز في جانفي 2004 مع انشاء ثلاث شركات، و هذا فإن الوحدات المسؤولة عن انتاج الكهرباء و نقلها للغاز قد شيدت كفروع تغمن انجاز هذه النشاطات و يتعلق الأمر بما يلي: - الشركة الجزائرية لانتاج الكهرباء SPE – شركة الكهرباء و الطاقات المتجددة SKTM في 2013 .

[1] نور الدين بوطرفة المدير العام لمجمع سونالغاز مجلة أصداء سونلغاز العدد 2004.

- مركز البحث و تطوير الكهرباء و الغاز CREDEG
- شركة الكهرباء ترقةSKT
- شركة الكهرباء البروقيةSKB
- شركة الكهرباء بسكيكدة SKS

هذه الشركات هي محطات انتاج الكهرباء انشأت بمساهمة سونطراك[1]

- و في جانفي 2007 جاء دور مراكز الانتقاء و التكوين التابعة لسونلغاز لترقى إلى فرع هو: معهد التكوين في الكهرباء و الغاز IFEG. و تم توقيع انهاء عملية اعادة هيكلة مجمع سونلغاز مع انشاء شركة الكهرباء و الغاز CEEG في شهر جانفي 2009، الأمر الذي جعل عدد فروع قطب "الأشغال" يبلغ ستة فروع في هذا التاريخ ذاته، تم انشاء شركتين اخريين هما: الجزائرية لتكنولوجيا الإعلام ELIT و شركة الممتلكات العقارية الصناعية الكهربائية و الغازية SAPIEG.

4/- وزارة الطاقة:

نبذة تاريخية عن وزارة الطاقة والمناجم.

في سنة 1963 كانت مديرية الطاقة تحت وصاية وزارة الصناعة والطاقة كمجرد إدارة مكلفة بالبحث الطاقوي والاستغلال المنجمي.[2]

وفي سنة 1977 وضعت عدة مواد لتوزيع الهياكل التابعة لوزارة الصناعة والطاقة بين وزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية و وزارة الصناعات التقليدية ووزارة الصناعات الخفيفة، وهذا

[1] محمد مسن التدبير الاقتصادي للمؤسسات التقنيات و الاستراتيجيات منشورات ساحل الجزائر
[2]- المرسومرقم 267.63 المؤرخ في 24 جويلية 1963، المنظم لهيكلة وزارة الصناعة والطاقة.

في إطار إعادة تنظيم هياكل الحكومة، والمادة الثانية من هذا المرسوم تنص على أن تتبع لوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية الهياكل التالية :

- المديرية العامة للطاقة والوقود.
- المديرية الفرعية للبتروكيميا والمديرية الفرعية للأسمدة والمنتجات الخاصة بالصحة النباتية وذلك فيما يخص مديرية الصناعات الكيميائية والبتروكيماوية.

وفي سنة 1979 أدمجت وزارتي الصناعة والطاقة في وزارة واحدة و سميت بوزارة الصناعة والمناجم وفي سنة 1991 تم فصل هاتين الوزارتين و إضافة قطاع المناجم إلى وزارة الطاقة لتصبح باسم وزارة الطاقة والمناجم.

تصطلح وزارة الطاقة والمناجم بعدة مهام تخص قطاعي الطاقة والمناجم ولأن الجزائر تعتمد بشكل أساسي على موارد الطاقة في تنمية اقتصادها (97%) من الصادرات تتمثل في المحروقات فإن هذه الوزارة أصبحت ذات أهمية قصوى و دورها في تنظيم و تسيير قطاع الطاقة ذو مكانة خاصة في مختلف برامج الحكومات المتعقبة على السلطة التنفيذية في الجزائر.[1]

الفرع الثاني: الشركات الأجنبية

أولا: الشركة الأمريكية

تخطط شركة النفط الأمريكية "كونوكو فيليبس" لبيع أصولها في الجزائر بحجة المخاطر الأمنية، مؤكدة أنها ستركز على طفرة النفط الصخري المحلية، و توقعت الشركة الأمريكية في الوقت ذاته أن تجمد عائدات بنحو 8.9 مليار دولار من بيع أصولها في الجزائر، و اكتشفت الشركة الأمريكية يوم السبت 07 ماي 2016 أنها ستبيع أصولها في الجزائر

[1]- المرسوم رقم 217.77 المؤرخ في 31 ديسمبر 1977.

لخفض التعرض للمخاطر السياسية و الصراعات مؤكدة أنها ستركز على طفرة النفط الصخري المحلية و الحقول الأكثر تحقيقا للربح في الداخل، فقرار الشركة الأمريكية جاء بعد يومين من تراجع "بي بي" البريطانية عن قرارها في استئناف أشغالها في الجزائر و كذا مضاعفة الانتاج في قاعدة تيغنتورين الغازية خلال عام 2014 كما كان مقررا، لتقوم الشركة الأمريكية بدورها بالضغط عن طريق اعلانها بيع أصولها في الصحراء الجزائرية و تشترك شركة "كونوكو فيليبس" الأمريكية مع سونطراك في ثلاثة حقول للتنقيب عن النفط و الغاز و قامت يوم الخميس شركة النفط الأمريكية بالإعلان عن نتائج الربع الثالث من السنة الجارية حيث توقعت أن يبلغ الانتاج العام بالكامل من العمليات القائمة 1505-1515 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميا، و كانت نقطة الضعف الرئيسية التي ذكرتها الشركة توقف الانتاج في ليبيا الأمر الذي دفع الشركة لخفض توقعاتها للإنتاج خلال العام بأكمله.

و تجدر الإشارة إلى أن شركة "كونوكو فيليبس" التي تتخذ من ميوستن بالولايات المتحدة الأمريكية مقرا لها، تشتغل في أكثر من 30 دولة و توظف 16 ألف عاملا في حقولها التي تحتوي على مخزون يقدر بما يعادل 8.4 مليار برميل بانتاج قدره ما يعادل 1.57 مليون برميل يوميا.[1]

ثانيا: الشركة الايطالية

تسمى الشركة الطاقوية الايطالية للعودة إلى السوق النفطية الجزائرية و ذلك بعد الفضيحة التي تعلقت بتورط فرعها "سايبام" في قضايا مشبوهة للحصول على صفقات من خلال التعامل بالرشاوي مع الطرف الجزائري الممثل بالوزير السابق للطاقة و المناجم شكيب خليل، و حسب برنامج أشغال منتدى شمال افريقيا للغاز الذي ستحتضنه الجزائر خلال الفترة

[1] صارة نوي جريدة رسمية مستقلة الفجر الأحد 08-05-2016.

الممتدة ما بين 7 و 9 ديسمبر الجاري، ستشارك شركة "إيبي" من خلال برمجتها لمحاضرات في مجال استغلال الغاز انتاجه و نقله في محاولة لتجاوز الفضيحة التي هزت الشركة بسبب الصفقات المشبوهة.

و تعتبر الجزائر أول قوة في انتاج الطاقة و الغاز الطبيعي في مجموعة دول شمال افريقيا إلى جانب ليبيا التي تعاني حاليا من اضطرابات على الصعيد الأمني يجعل إطلاق الشركات الطاقوية لاستثماراتها على مستواها ليس في قائمة الأولويات، بينما يبقى الخيار بالمقابل تغطية الحاجيات من الغاز عبر الاستيراد من الجزائر، الأفضل بالنسبة لإيطاليا خصوصا مع تواصل الأزمة الأوكوانية و صعوبة توريد الغاز الروسي للوصول إلى دول أوروبا الغربية بشكل عام.[1]

ثالثا: الشركة الفرنسية

عقدت الجزائر اتفاقيات مع الشركات الفرنسية فتضمنت ما يلي:

1-تخفيض حقول انتاج الفا/ ايراب في الجزائر إلى الثلث.

2-قبول الشركات الفرنسية بإجراءات التأميم الجزائرية.

3-تصفية مطالب القريبة على السنين 1960-1970.

4-انهاء مقاطعة الشركات الفرنسية للنفط الجزائري.

و قد جاءت هذه التسوية بالاتفاق الذي تم مع شركة البترول الفرنسية و قد تخلت هذه الشركة بموجب هذا الاتفاق عن مصالح النقل التي كانت تملكها في عدد من الشركات و عن المصالح الانتاجية التي كانت تملكها في شركتين التابعتين لها، و كذلك قامت الشركة ببيع كامل حقها في مصنع لتسييل الغاز لقاء مبلغ 3 مليون دولار علما بأن هذه الشركة هي

[1]- محمد مسن، التدبير الاقتصادي للمؤسسات، تقنيات و إستراتيجيات، منشورات الساحل الجزائري، 2001.

الوحيدة التي خرجت من التسوية مع الجزائر برصيد دائن و قد قدر التعويض على نصف مصالحها بمبلغ 61 مليون دولار يخصم منه متأخر الضرائب و قد قدر بمبلغ 30 مليون دولار كما قدر التعويض على تأميم ألفا/ايراب بمبلغ 3.4 مليون دولار في حين قدرت ديون الجزائر على الشركة بمقدار 79.6 مليون دولار.

و تمت تسوية هذا الفارق بنقل جزء مهم من حصص ألفا/ايرابأبرب التي بقيت بعد التأميم عائدة إلى سوناطراك و هذه التسويات كلها تمخضت من الوضع التالي:

- لا توجد بعد هذه التسويات امتيازات انتاج النفط في الجزائر و لكنه لا توجد شركات على أساس أقلية سوناطراك و هذا معناه التأميم لصناعة النفط الجزائري.

الشروط المالية المعمولة بها حاليا هي على غرار النموذج العام التي تتبعه دول الأوبيك أي نسبة ضريبة تساوي 55% على الأسعار المعلقة.[1]

المبحث الثاني:أزمات الطاقة في الجزائر.

المطلب الأول: الجزائر اتجاه الأزمة النفطية لسنة 1973.

إن القرار التاريخي الذي اتخذته الدول العربية في اجتماعها بالكويت يوم 17 أكتوبر 1973، كان له تأثير كبير على الدول الصناعية، حيث استعمل سلاح البترول للتأثير على سياسة الولايات المتحدة والدول المساندة لإسرائيل بغية موقعها والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المختلفة في جوان 1967.

[1]- يسرى أبو علاء، نظرية البترول، مرجع سابق، ص 61.

لقد ساهم هذا القرار في توجيه الأنصار على أن الدول العربية قوة اقتصادية لا يمكن الاستهانة بها بل أن البترول ساعد على تدعيم الجهة العربية و تحقيق وحدة الصف و وحدة الهدف ولو ظرفيا.

إن الدول المواجهة استعملت القوة العسكرية أما الجزائر فقد استعملت هذا السلاح لتثبث العزلة الديبلوماسية على إسرائيل، فقد لجأت العديد من الدول (الإفريقية) إلى قطع علاقتها مع إسرائيل وهذا التأيد واضح للتفسير العربي للقرار 242 الصادر عن مجلس الأمن الذي يطالب بانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بعد 5 جوان 1967.[1]

– بسبب أزمة 1973 تغيرت قوى سوق النفط من سوق الطالبين إلى سوق العارضين حيث كان لمنظمة الأوبك دور جد كبير في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية والحد من سيطرتها على السوق النفطية وذلك من خلال النتائج التالية :[2]

– فقدت الشركات العالمية قوتها في تحديد الأسعار بعد أن رفضت منظمة الأوبك حقها في تحديد قواعد و أسس الأسعار النفطية بما يخدم مصالحها الشخصية، حيث قامت منظمة الأوبك برفع الأسعار وخفض الإنتاج مع خطر تصدير النفط إلى و.م.أ. و هولندا سنة 1973 هو حوالي 2 دولار للبرميل إلى أكثر من 8 دولارات للبرميل. أي تقدر الزيادة بأكثر من 400 إلى 30 دولار سنة 1980 وإلى 34 دولار سنة 1981، وقد استطاعت أن تفرض ذلك لعدةسنوات " 1974 – 1981 ".

[1]- محمد يوسف علوان، " النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الطبعة 1 ، سنة 1986، ص 184.
[2]- جمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره ص 53.

شهدت سنة 1973 اندلاع الحرب العربية لإسرائيل مما دفع ب OPEC إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات و فوائد هامة، كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تحديد استراتيجية التنمية في الجزائر.[1]

– ارتفع أسعار المحروقات في السوق الدولية بشكل كبير حققت من خلال الدول النفطية عامة والجزائر خاصة تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية كبيرة.

المطلب الثاني: الأزمة النفطية الجزائرية خلال سنة 1986.

إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من 13 دولار للبرميل، انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة لأن هذه الأزمة جاءت معاكسة للصدمة النفطية الأولى الثانية، حيث أن أنهما كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب، أما الأزمة النفطية والتي بدأت في فيفري 1986، فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة لانخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية بسبب زيادة العرض النفطي عن الطلب عليه، وذلك عندما قامت كل من السعودية والكويت برفع صادراتها النفطية مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى 15.20 ثم إلى 10 دولار

[1]- نبيل جعفر عبد الرضا، " اقتصاد النفط "، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة 2011، ص 100.

للبرميل، ومنه انخفضت عائدات النفط لكل من نيجيريا، فنزويلا، الجزائر و إندونيسيا ب 5 إلى 9 مليار.[1]

وهذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي :

1- الميزانيةالعامة:

وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر ب 24 دولار/برميل، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار د.ج من الجباية البترولية، تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار الأسعار، حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار د.ج بإرادات جبائية تقدر ب 29 مليون د.ج، إلا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار د.ج.[2]

2- ميزان المدفوعات والميزان التجاري:

حقق الميزان التجاري عجزا كبيرا عام 1986، حيث بلغ 6589.45 مليون د.ج، إذ أن نسبة 97.47%من صادرات الجزائر محروقات أما وارداتها فبلغت 20.06%موارد غذائية.

حقق ميزان المدفوعات هو الآخر عجزا قدره 15 مليار د.ج عام 1986، قدر رصيد ميزان المدفوعات ب 5.17 مليار د.ج بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية.[3]

3- الاستثمار :

[1]- عيادة عبد الرؤوف، عبد الغفار غطاس، " أثر تذبذبات النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر "، العدد 2، سنة 2002، ص34.

[2]- موري سمية:" أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالات الجزائر " مذكرة ماجيستر جامعة تلمسان، سنة 2009-2010، ص ص 79 – 80.

[3]- جمادي نعيمة،" تقلبات النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 – 2008." مذكرة ماجيستر غير مستوردة، جامعة شلف، 2008، ص 90.

اضطرت الجزائر إلى تقليص الاستيراد عام1986، انعكس تقلص الاستيراد سلبا على الاستثمارات وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة صاعدا.

وقد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات النفطية العربية إلى 71 مليار 1987، كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14% عن مستواه سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.[1]

المطلب الثالث: الأزمة النفطية في الجزائر (ما بين سنة 2000 – 2014).

منذ سنة 2000 استقرت أسعار النفط بين 25 إلى 35 دولار للبرميل و يرجع ذلك للضرائب الباهضة التي فرضتها الحكومة الأوربية على أنواع الوقود المختلفة مما أدى إلى موجة من الاضطرابات والاحتجاجات في فرنسا و بريطانيا لتشمل كل أوربا.

و نظرا لأن الأوبك في نهاية القرن العشرين تملك أكبر حصة من الإنتاج العالمي العام للنفط (40%) و تملك أعضاءها نسبة 80% من الاحتياطات العالمية للنفط فإن الوكالة الدولية للطاقة أرسلت للأوبك تقريرا حول وضع السوق الذي عرف نقصا في العرض بمعدل 3 ملايين برميل يومي خلال الربع الأول من عام 2000 و ضغطت على المنظمة لرفع الإنتاج.[2]

وفي مطلع 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لتخفيض ب 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وفي

[1]- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأوبك، العدد 28 سنة 2001.
[2]- عبادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص 41.

عام 2002 شهدت السوق النفطية العديد من العوامل والتي كانت لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط و تعليق الصادرات العراقية لفترة شهر و عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع أسعار صلة خامات الأوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.[1]

أما فيما يخص سنة 2003 فقد سجات هذه السنة معدل مرتفع للأسعار سلة الأوبك حيث ارتفعت بنحو 3.8 دولار للبرميل أي بنسبة 15.8 مقارنة بعام 2002 ليصل معدلها إلى 28.2 دولار للبرميل مقارنة ب 24.3 دولار للبرميل لعام 2002 وهو مستوى لم تصل إليه الأسعار الاسمية منذ عام 1984 ولنتخطى بذلك الحد الأعلى للنطاق السعري المحدد من قبل المنظمة وهو 28 دولار للبرميل و يرجع ذلك إلى الغزو الأمريكي على العراق و توقف ضخ النفط العراقي لكن بضغوط أمريكية قامت الأوبك برفع إنتاجها لتغطية الكمية المفقودة في السوق البترولية خاصة في ظل قدرة بعض الأعضاء على زيادة إنتاجها كالسعودية والإيران.[2]

وشهد عام 2004 ثورة في أسعار النفط إذ ارتفع السعر من 28.2 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004.[3]

و تحت ضغوط مارستها الو.م.أ على منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط ثم اجتماع الأعضاء في بيروت بتاريخ 03 جوان 2004 و اتخذوا قرارا برفع سعر سفق الإنتاج بمقدار 2.5 مليون برميل في اليوم ثم جرى اجتماع استثنائي في 21 جويلية 2004 وتم الاتفاق

[1]- العمري علي " دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970 – 2006)، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007 – 2008، ص 30.

[2]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 28، سنة 2001.

[3]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 29، سنة 2002.

على زيادة رفع الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل في اليوم، وهذا ما جعل الأوبك ترفع نسبتها في السوق العالمية إلى 36% ولكن هذا لم يؤثر إطلاقا على الأسعار التي وصلت يوم 28 جويلية 2004 إلى رقم قياسي بلغ 43 دولار للبرميل في بورصة نويورك وهو أعلى نسبة منذ 21 عاما، هذا راجع للانقطاعات المتكررة لنفط العراق، بسبب الهجمات المتزايدة على أنابيب النفط والمشاكل التي أصابت شركة النفط الروسية العملاقة بوكوس واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبته 60 دولار للبرميل حيث يبلغ معدل سعر سلة الأوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر ديسمبر 2005 و تخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة.

وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4% ووصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي زيادة قدرها 1.5 مقارنة بعام 2004 ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة 84.3 مليون برميل يوميا.[1]

وقد بلغت أسعار النفط 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 75 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتنخفض إلى 53.37 دولار للبرميل نهاية أكتوبر 2006 أهمها التوترات في منظمة الشرق الأوسط والاضطرابات و توقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنظمة خليج المكسيك و تباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.[2]

[1]- المرجع نفسه، العدد 30، سنة 2003.
[2]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص83.

وشهدت سنة 2007 استمرار في رفع الأسعار إذ تجاوز المعدل اليومي سعر سلة الأوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007 وبلغت إمدادات الأوبك 85 مليون برميل يوميا.[1]

وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار سلة خامات أوبك بمقدار 25 دولار للبرميل أي نسبة 36.2%حيث وصل 29.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار خلال الفصل الثاني ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدأ الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات الصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد و بمعدلات أسرع لأسعار النفط.[2]

واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل نسبة انخفاض تقدر ب 35.4% مقارنة بعام 2008[3]، ليرتفع سنة 2010 إلى 77.38 دولار للبرميل حيث وصل إلى 107.46 خلال سنة 2011.[4]

وفي سنة 2012 استقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الأوبك متراوحة ضمن نطاق محدد ما بين حوالي 108 و 118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة، و حققت المتوسط السنوي للسلة مستوى قياسي بلغ 109.5 دولار للبرميل مرتفعة بحدود 2 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 2% بالمقارنة مع عام 2012.[5]

أشار كل من عبد المجيد عطار المدير العام الأسبق لسوناطراك و مراد برود إلى أن أسعار النفط تعرف تغيرات متواصلة وقد عرفت أوضاعا مماثلة سنة 2008 أين بلغت الأسعار أقصاها بقرابة 140 دولار و تدنت إلى 32 دولار للبرميل وبالتالي فإن الأشكال لا يطرح في

[1]- ضياء الموسوي " ثورة أسعار النفط 2004 " ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2005، ص ص 17 – 18.
[2]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 32، سنة 2005.
[3]- تقرير الأمين العام السنوي، لمنظمة الأوبك، العدد 33، سنة 2006.
[4]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 34، سنة 2007.

الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا، بامتياز وبالتالي رهين إيرادات المحروقات حيث حذر من الوضعية الجد مغلقة " الجزائر أكبر دولة متضررة من انهيار أسعار البترول.السعودية وأمريكا تتواطآن للإبقاء على الأسعار منخفضة.

أكد الرئيس المدير العام الأسبق عبد المجيد عطار فقدان الدولة المنتجة للبترول الأوبيب لدورها الفعال و قدرتها على التأثير في الأسواق النفطية وبالتالي التحكم في الأسعار، مؤكدا أن الجزائر تبقى أكبر دولة متضررة في المتصفة انخفاض سعر البترول التي نزلت تحت عتبة 90 دولار للبرميل و توقع العطار لاستمرار انخفاض أسعار البترول تحت هذه العتبة سنة أخرى بالنظر إلى العوامل التي تتحكم حاليا في تحديد الأسعار.

وحسب الرئيس المدير العام للسوناطراك أن انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري فإن منظمة OPEP لم تعد تلعب دورها في التأثير على أسعار البترول مشيرا إلى دولة واحدة وهي السعودية و بحكم الكميات الكبيرة التي تنتجها لا تزال تِثر في أسعار النفط إلى جانب دول أخرى مثل الو.م.أ.[1]

ومن جهة أخرى أكد المسؤول السابق لشركة السوناطراك أن الجزائر تبقى أكبر دولة متضررة من انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى جانب ليبيا بحكم الكميات القليلة التي تقوم بإنتاجها و وصف العطار أن الوضعية التي يعيشها الاقتصاد الوطني حاليا بعد انخفاض الأسعار ب " المقلقة " بالنظر إلى نفقات الدولة الهائلة خاصة بالنسبة لميزانية التسيير.

و أكد أن الاكتشافات النفطية الجزائرية لم تنجح في إعادة تجديد احتياطات الجزائر من النفط التي تعود بنسبة 50% منها إلى تحسين معدل الاسترجاع مثل ما حدث في حقول البترول

[1]- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 40، سنة 2013.

المتواجدة بحاسي مسعود والتي يتراوح معدل الاسترجاع بها بين 29 و 30% بخصوص الغز الصخري توقع نفس الخبر أن إنتاجه لن يكون قبل 2030

إن الإيرادات تراجعت ب 15% ما بين 2012 و 2014 الجباية البترولية تنخفض وهذا مؤشر مقلق.

الفصل الثالث

السياسة الطاقوية الجزائرية على الصعيد الخارجي

الفصل الثالث : السياسة الطاقوية الجزائرية على الصعيد الخارجي

المبحث الأول : القرار الطاقوي الخارجي في مجال الطاقة.

المطلب الأول : مفهوم صنع القرار السياسي.

بقصد عملية صنع القرار بصفة عامة، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة.[1]

كما يمكن تعريفها بأنها عملية جماعية متكاملة، وأن الانتهاء منها إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة، و تعتبر هي المجهود الرئيسي الذي يبدله صانعوا القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرارات، ثم تحليلها، و مناقشتها و تقييمها و ربط عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة و معيرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه.[2]

و هي صعوبة المهمة التي تحاول صانعوا القرار القيام بها في حصر و تقييم كافة العوامل و المتغيرات ذات الصلة بموضوع القرار في الواقع العملي.وتعرف أنها مجموعة المفاهيم والعقائد والخصائص المرتبطة بصانع القرار الذي يعرف في مجال السياسة الخارجية بناء على رؤيته الذاتية للمتغيرات الموضوعية، وليس بناء على الأوزان الحقيقة لتلك المتغيرات.

فيرى " محمد سعيد عبد الفتاح " أن القرار هو " اختيار بين البديلات بحيث يصل متخذ القرار إلى نتيجة معينة عما يجب أن يؤديه في موقف معين ".

---

[1] - James Robiston * Richard Sneyder : DecisionMokingin .international politic in : Herbert Kelman(ED) International Behavios (Holt) Rimehart and winston .New york 1966. Page 437.

[2]- د.إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت، جامعة الكويت 1982، ص 148.

فحسب هذا التعريف، متخذ القرار قبل أن يقوم بذلك لابد أن تكون النتيجة المتوقعة تخدم التنظيم و تبنى هذه النتيجة من خلال البدائل المدروسة انطلاقا من السؤال: لماذا تأخذ هذا القرار دون غيره ؟

الفرعالثاني: خطوات صنع القرار.

تمر عملية صنع القرار بعدة خطوات تعتبر كل خطوة أساسية لا غنى عنها في :[1]

أولا:تحديد المشكلة

تعرف المشكلة بأنها انحراف الأداء الفعلي عن الأداء المخطط، و يعتمد التحديد الدقيق للمشكلة على الإجابة عن السؤال: ما هو الخطأ الحقيقي ؟ وهذا الأمر يشجع و يحفز الباحث من أجل البحث عن تحديد المشكلة.

وقد تكون للمشكلة أسباب ظاهرة يتجنب المسؤول الأخذ بها بل يجب التأكد منها والبحث عن الأسباب الحقيقية لها.

ثانيا: وضع حلول بديلة.

بعد التيقن بأن المشكلة الحقيقية قد تم تحديدها علينا أن نضع عدد من الحلول الافتراضية لهذه المشكلة، و استشارة المساعدين تسهل المهمة و هناك طرق ساعدت لذلك كالزوبعة الفكرية، فالمقترحات الناتجة عن هذه العملية والصادرة عن المساعدين و خصوصا الذين اعتمد عليهم في تحديد المشكلة يسهل من تحديد عدة بدائل يمكن أن تكون الحل المرجو للمشكلة، كما يعتمد المسؤول على الخيرات السابقة في المواقف المماثلة و يحاول الاستفادة منها في وضع أفضل البدائل و أقربها للحل.

[1]- سليم محمد السيد، التحليل العلمي للسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 146.

ثالثا:تقييم البدائل.

بعد وضع قائمة للبدائل المقبولة لحل المشكلة نقوم بتقييمها، كل بديل على حدا و نعتمد في ذلك على عدة معايير منها:

1- جدوى هذا البديل في حل المشكلة

2- قابلية تنفيذ البديل في حالة اختياره

3- ما هي الآثار المترتبة عن تنفيذ البديل

4- سرعة تنفيذ البديل والوقت الذي تستغرقه العملية

رابعا : اختيار أفضل بديل

بعد أن قيمنا البدائل كل على حدا تأتي إلى عملية اختيار أفضل هذه البدائل، و هذه أصعب المراحل و أكثرها تعقيدا، فالاختيار يكون على أساس قدرة هذه البدائل لحل المشكلة الشيء الذي يتطلب العمل على أكثر من بديل في نفس الوقت نفع توقعات بما سيحدث عند تنفيذ كل بديل و هكذا حتى تنتهي باختيار أقرب البدائل لحل المشكلة وهذا الاختيار يكون في غالب الظروف المحيطة بالمشكلة داخل المنظمة و خارجها إضافة إلى كفاءة المدير وقدرته على التصرف السليم.

خامسا : تجربة البدائل

بعد اختيار أفضل البدائل المتاحة لدينا، نقوم بتنفيذ هذا البديل و هذه العملية قد توجد مقاومة من طرف الأفراد والإدارات داخل المنظمة لذا وجب علينا التحضير لتنفيذ البديل من أجل تقبله وقد تكون لعملية التكوين دور في ذلك.[1]

[1]- جينسلويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عماد شؤون المكتبات، 1989.

سادسا :

آخر عملية في صناعة واتخاذ القرار هو متابعة نتائجه في الميدان، فمجرد اختيار أفضل البدائل ووضعها موضع التنفيذ تبدأ عملية التفاعل بين البديل و الواقع بمتغيراته لذا وجب متابعة هذه العملية و تقييم النتائج بصفة متواصلة لتفادي الإخفاق في حل المشكلة.[1]

المطلب الثاني : سياسة صنع القرار الطاقوية الجزائرية

تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي و تعاقدي يختلف تماما عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقته، ما جعل أداء القطاع و نتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحل.

وفي هذا الإطار يمكن تعيين ثلاثة مراحل رئيسية مر بها تطور قطاع المحروقات بالجزائر منذ الاستقلال، وفي عام 2005 تم إصدار القانون رقم 05 – 07 المثير للجدل، والذي تم تعديل بنوده الأساسية بعد ذلك، قبل أن يشعر في تطبيقه أصلا، سنحاول التعرض إلى أهم التشريعات المنظمة للأنشطة والاستثمار والشركات الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر.

الفرعالأول: قانون 86 – 14 أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر.

لإحداث تغيرات في المجال الاستثماري الذي يمكن الرأسمال الأجنبي من المشاركة في الاقتصاد الجزائري، تم إصدار قانون 86 – 14 فالشق القانوني المتعلق بتدخل الرأسمال الأجنبي في قطاع المحروقات يعود بالأساس إلى قانون 86 – 14 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 34 لسنة 1986[2]، الذي يعتبر أول قانون لإصلاح

[1]- سيد محمد سليم، مرجع سابق، ص 148.

[2]- قانون رقم 86 – 14 المؤرخ في 13 ذي الحجة ، 1406 الموافق ل 19 أوت 1986، يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، عدد 35 الصادرة في 1986/08/21. ص 11.

قانون المحروقات بالجزائر والذي أعطى دفعا قويا لنظام الجباية البترولية، وأرسى قواعد قانونية تسمح للشريك الأجنبي أن يقوم بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها و نقلها، و ممارسة المؤسسات التي تعمل في هذا المجال حقها وواجبها في الأعمال السابقة الذكر.[1]

وقد مكن هذا القانون الرأسمالي الأجنبي في مجال المحروقات بالتدخل بصفته شريكا وذلك عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية (سوناطراك)، و التي لا يمكن أن تقل مساحتها عن 51 من ممارسة أعمال التنقيب و البحث عن المحروقات بمختلف أنواعها نفط خام . غاز طبيعي[2]، و قد أصبح بعد مرور سنوات عديدة علا المشروع في تطبيق القانون 86 14 العقد الأكثر استعمالا حيث جرى استعماله في بداية الأمر فيما يخص البترول فقط، ثم توسع مجال تطبيقه إلى الغاز بعد عام 1991.

و طبقا لمبدأ الشراكة الذي ميز هذا القانون بشكل متقدم عن القوانين السابقة، فإن الحاجة الماسة للتطور التكنولوجي في عمليات البحث و التنقيب و طرق استغلال المحروقات، هي التي أدت إلى انفتاح نحو الاستثمار الأجنبي المباشر ولذا أصبحت عقود الشراكة في هذا المجال ضرورية.

الفرع الثاني: قانون المحروقات 91 – 21 لسنة 1991.

بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها القانون 86 – 14 والمتميزة عن مختلف القوانين السابقة في مجال المحروقات. إلا أن الاستثمار ظل بعيدا عن الطموحات، الأمر الذي أجبر

[1]- محمد قاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، الجزائر، مطبعة دحلب 1993، ص 224.
[2]- محمد قاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 231.

السلطات الجزائرية للسعي في بحثها عن ميكانيزمات جديدة من شأنها تطوير الاستثمار و رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في قطاع المحروقات.

فمن أجل ذلك تم إحداث مجموعة من التعديلات في قانون 86 – 14 قصد جعل مجال البحث و التنقيب والاكتشاف و الاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي للاستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال. حيث أصبحت هذه الأخيرة من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة، وفي هذا الإطار تم إصدار قانون 91 – 21 المؤرخ في 1991/12/04 والمتعلق بالمحروقات تذكر أهم محتوياته فيما يلي :[1]

- توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستعملة أو غير المستغلة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نظرا لارتفاع تكاليفها من جهة و جلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل و تقنيات حديثة و متطورة و بتكاليف أقل من جهة أخرى.
- تحدد عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء خصوصا ما يتعلق بالاستثمار و برامج العمل وكذا انتفاع الشريك الأجنبي.

وفي سياق ضمانات الدولة والحوافز الاستثمارية التي قدمت، فلم تتردد العديد من الشركات النفطية ومنها الأمريكية على وجه الخصوص في انتهاز فرصة انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر في التسعينات لاقتحام السوق الجزائرية وتكثيف نشاطها وقد تطور حجم استثماراتها في القطاع بشكل سريع، وهو ما تعكسه أرقام إنفاقها الاستثماري في ميدان الاكتشاف والتطوير، حيث بلغ حجم الإنفاق الاستثماري المتراكم للفترة 1990 –

[1]- المادة 4 من القانون 91 – 21 المتعلق بالمحروقات الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 63، المؤرخة في 1991/12/07.

1998 على سبيل المثال مبلغ 850 مليون دولار. وكانت هذه الشركات قد وضعت خطة لاستثمار 4 ملايير دولار للفترة 1998 – 2003.[1]

المطلب الثالث: سياسة صنع القرار الخارجي في الجزائر.

إن لكل بلد مراجعته القانونية التي يركز عليها تمثيله الوطني في مجال السياسة الخارجية، فالدستور يحدد صلاحيات كل سلطة في مجال اقتراح السياسة الخارجية و تنفيذها.

الدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية، حيث يعتبرها من صلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية وهو يقرر السياسة الخارجية للأمة و يوجهها ويبرم المعاهدات و يصادق عليها.[2]

و يجسد الدولة داخل البلاد و خارجها يصادق على اتفاقية الهدنة و معاهدات السلام والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة في البرلمان، و تصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور الاسمي من القانون الوطني.

كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية أو أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة و معاهدات السلم، فيعطي فيها رأيه قبل المصادقة عليها.[3]

بحيث أصدرت وزارة الطاقة مؤخرا العدد الأول من المجلة الجزائرية للطاقة:

" الجزائر الطاقة " التي خصصت للنتائج الأولى للقطاع خلال سنة 2014.

[1]- KHELIF.OMAR ;OP CIT ; P 34.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 مادة 77.

[3]- مرجع نفسه، المواد 130 – 132 – 97 – 77 – 70.

وقد تم إنجاز الدراسات حول مخزون الغاز الصخري وتنفيذ عمليات الصدع بمساعدة خدمات شركات أمريكية، حيث قد علمت سوناطراك سنة 2009 على توثيق قاعدة بياناتها الخاصة بالغز الصخري من خلال اقتناء بيانات إضافية ساعدتها في تعزيز الحجم القائم في المساحات المستهدفة.

وقد شرعت سوناطراك منذ سنة 2011 في عملية تقييم واسعة لمخزون الغاز الصخري في الأحواض الصحراوية لتحديد المناطق المناسبة لإقامة مشاريع نموذجية.

وانطلاقا من سنة 2013، انتقل المجمع إلى مرحلة أخرى وهي مرحلة حفر الآبار النموذجية للتعرف على قدرات الإنتاج و نمط العذر الذي ينبغي القيام به وإعداد التقييم الاقتصادي للمشروع.

و أضاف نفس المصدر أن سوناطراك أتقن خلال هذه المرحلة على إنجاز ثلاث عمليات حفر أفقية في حوض أحنات بالتعاون مع ثلاث شركات خدمات مع العلم أنها استعانت بخدمات الشركة الأولى لحفر البئر الأول المنجز وكانت ستستعين بشركة أخرى لحفر البئر الثاني.

و كان من المقرر أن تنتهي أشغال المشروع النموذجي نهاية 2015 حسب ما أكده المجمع الذي سجل في هذه المرحلة من مخطط العمل إنجاز بئرين نموذجيين بالشراكة ابتداءا من 2016 إلى غاية 2020 على مستوى حوضي بركين و شمال تيميمون.[1]

أجرى وزير الطاقة يوسف يوسفي في جلسة مباحثات مع نظيره المصري شريف اسماعيل تناولت دعم التعاون في مجال الطاقة بين البلدين وذلك في إطار تفعيل مقررات الدورة السابعة للجنة العليا المشتركة التي عرفت بالقاهرة في شهر نوفمبر برئاسة الرئيس الأول عبد المالك سلال و نظيره المصري ابراهيم محلب.

[1]- د.محمد أخبار اليوم :" قعة الغاز الصخري في الجزائر احتياطات هائلة، يوم 2016/04/02.

و صرح تفسير الجزائر بالقاهرة و مندوبها الدائم بالجامعة العربية، نذير العرباوي، التطرق لاتفاق بين مؤسسات البلدين لتزويد السوق المصرية بالغاز الطبيعي الجزائري المسال، و اتفق الطرفان أيضا على تعزيز الشراكة بين البلدين في مجال البحث و استكشافات في النفط، من خلال إنشاء شركة مشتركة وعلى مبدأ التعاون في مجال تكرير النفط بمؤسسات البلدين وكذا تبادل الخبرات والتجارب في مجال استكشاف الغاز والبترول.

و أعلنت وزارة البترول المعدنية المصرية في بيان لها عن التوصل إلى اتفاق بين شركتي مصر للغازات (انجاس) وشركة سوناطراك الجزائرية لتزويد هذه الأخيرة مصر ب 6 شحنات من الغاز الطبيعي المسال وذلك ابتداءا من شهر أبريل إلى غاية شهر ديسمبر 2015.وكانت الجزائر و مصر اتفقتا خلال اجتماع اللجنة العليا المشتركة بالقاهرة برئاسة سلال و نظيره المصري ابراهيم محلب على مواصلة المحادثات بين شركتي (انجاس) و سوناطراك بخصوص تزويد السوق المصرية بالغاز الطبيعي المميع وذلك من خلال الزيادات المتبادلة تمهيدا للتوصل إلى إنفاق لهذا الشأن في ضوء الإمكانيات المتاحة لدى شركة سوناطراك. و بخصوص شركة مشتركة للبحث والاستكشاف أكدت اللجنة على ضرورة تفعيلات المتفق عليها في مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين بتاريخ 26 ديسمبر 2012 خاصة فيما يتعلق بإنشاء الشراكة الجزائرية المشتركة للبحث والاستكشاف.[1]و حول التعاون في مجال تكرير البترول أكدت اللجنة في المحضر الختامي على مواصلة المحادثة والاتصالات الجارية بشأن تكرير خام الصحراء الجزائري بمعدل التكرير(هيدور)

[1]- الجزائر تحقق أولى اكتشافتها للبترول في شمال البلاد، جريدة الفجر، الجزائر، الصفحة الاقتصادية يوم 2011/11/12.

المبحث الثاني : الشراكة الجزائرية الخارجية

المطلب الأول : الشراكة الطاقوية بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

ومن خلاله يتبين تطور الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي في قطاع الطاقة، وقبل تناولت لذلك لابد من تبيان موقع قطاع الطاقة في المبادلات الجزائرية الأوربية.

الفرعالأول: أهمية قطاع الطاقة في المبادلات الجزائرية الأوربية.

يعتبر الاتحاد الأوربي أول شريك اقتصادي للجزائر باعتباره أول دائن و متعامل لها كما تبينه الإحصائيات الخاصة بكل من المديونية والتجارة الخارجيتين.[1]

كما أن الاتحاد الأوربي يعد أول شريك تجاري للجزائر، حيث تِؤكد كثافة المعاملات التجارية لها مع دول الاتحاد مقارنة بتعاملها التجاري مع باقي الدول (الدول) العالم، حيث نلاحظ أن أكثر من 50% من التبادل التجاري (الصادرات + الواردات) يتم معه.

حيث أن التبادلات التجارية الخارجية ترتكز بشكل كبير على ثلاث بلدان أوربية وهي فرنسا، إيطاليا، إسبانيا.

الفرع الثاني : تطور الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي في قطاع الطاقة.

إن الشراكة التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوربي في قطاع الطاقة والتي تعني لها إعلان برشلونة في28 نوفمبر 1995 تعود إلى الاتفاقيات الثنائية والمؤتمرات والمشاريع الهامة التي سبقت سنة 1995 والتي مهدت الطريق للشراكة.

وفي سنة 1989 نظم البرلمان الأوربي مؤتمر التعاون الشامل في المتوسط ومن بين اقتراحاته إقامة مجلس التعاون المتوسطي الذي ترتدي فيه الطاقة مظهرا هاما، أساس هذا التعاون هي العقود الغازية و علاقات تعاقدية أخرى ذات المدى الطويل في الميدان النفطي،

[1] - Centre National de l’Informatique et des statistiques du commerce éxterieur de l’Algerie. Année 2007.

ومن خلاله أبرزت المجموعة الأوربية بشكل خاص مسألة تطوير شركات مختلطة ضمن مجمل فروع السلسلة، بهدف توسيع تدفقات الغاز الطبيعي بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط، لاسيما المشاريع الثلاثية (الجزائر، تونس، إيطاليا)، (الجزائر، المغرب، إسبانيا) وبما أن الغاز الطبيعي ذو أهمية متزايدة في ميزان الطاقة للمجموعة، فقد قامت بطرح مشاريع مشتركة في بناء سفن مؤهلة للحد من التبخر أثناء نقل الغاز الطبيعي المسيل لمسافات بعيدة.

ومع توسيع المجموعة الأوربية و ضمها للبرتغال و إسبانيا تعززت أكثر مكانة الجزائر كبلد مصدر للغاز الطبيعي خاصة مع إنشاء أنبوب النقل الغربي (الجزائر، المغرب، إسبانيا)، الذي يؤمن المزيد من الصادرات الغازية الجزائرية والتي بلغت سعته في مرحلة أولى 8.5 مليار م3 مؤهلة الارتفاع مع إنشاء الطلب المغربي والإسباني و طلب الدول الأوربية الأخرى (البرتغال، ألمانيا، فرنسا، ...).[1]

وانطلاقا من مؤتمر المجموعة برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995، تم خلق ندوة للطاقة الأوربية المتوسطية من أجل توفير الجو الملائم لاستثمار و عمل الشركات المنتجة للطاقة وتم من خلالها تحديد أسس التعاون المستقبلي في مجال الطاقة التي ترتكز على :

- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين.
- إنتاج و نقل الكهرباء ووصل الشبكات و تشييدها.
- مسائل البيئة المتعلقة بالطاقة.
- تنمية برامج مشتركة للبحث.
- عمليات التأهيل والإعلام في مجال الطاقة.

[1]- BANQUE D'ALGERIE (2007).EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONITAIRE en Algerie.OP.cit. p 65-68-69.

ثم بعدها عقد عدة اجتماعات وزارية من أجل وضع سياسة طاقوية أورو متوسطية أهمها :[1]

– اجتماع مالتا في 15 و 16 أفريل 1997 والذي يعمل على دعم التعاون و تعميق الحوار في مجال سياسة الطاقة.

– الاجتماع الأورو متوسطي للطاقة في بروكسل في 1998 الذي يعرف كأساس أهداف تأمين التموين والمنافسة و حماية المحيط.

– الاجتماع الأورو متوسطي للطاقة في ماي 2000 الذي حدد كأولوية إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الطاقة للشركاء المتوسطين، واندماج الأسواق الطاقوية المتوسطية للاتحاد الأوربي والشركاء المتوسطين.

– الاجتماعي الوزاري للطاقة في Athenesفي 21 ماي 2003، والذي يهدف إلى وضع سياسة طاقوية أورو متوسطية تعمل على تدعيم التطور الاقتصادي والاجتماعي، و تقوم على عدة أهداف أهمها :

_ المنافسة والشفافية في الأسواق.

_ حماية البيئة.

_ إضافة إلى تأمين التموين الطاقوي.

الفرع الثاني : أثر الشراكة على الاتحاد الأوروبي.

بما أن مشروع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي هو مشروع أوروبي فهو إذا يقدم مصالحة بالدرجة الأولى فهو يسمى من خلاله إلى توسيع نفوذه في المنطقة نظرا لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، حيث تعد الجزائر من أهم شركائه في قطاع الطاقة و خاصة في

[1]- إسماعيل خناس، تحدي الطاقة في حوض البحر المتوسط، دار القرابي، بيروت – لبنان، ط1، 1994، ص 132.

مجال الغاز الطبيعي التي تفوق وارداتها 30% باتجاهه، ومن أهم آثار الشراكة على الاتحاد الأوروبي ما يلي:

- تقوية موقعه في الساحة الدولية، و التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم و ضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي من خلال توسيع نفوذه في المنظمة نظرا لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية.
- يشكل خطوة كبيرة من شأنها ترقية العلاقات من أحد أهم ممونيه بالغاز الطبيعي.
- تدعيم الهياكل الغازية باتجاه البلدان المستهلكة الأوروبية لضمان أمن إمداداتها الغازية.
- المشاركة في دورة التنقيب، الاستغلال، النقل للمحروقات بالشكل الذي يضمن من خلاله التحكم في التموين.
- ضمان ممونيها بالغاز الطبيعي على المدى الطويل و تنويع زبائنها الغازيين.[1]

المطلب الثاني: آليات التعاون النفطي الأمريكي- الجزائري

سجلت العلاقات الجزائرية الأمريكية في السبعينيات تحسنا نوعيا بعد عودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة عام 1967. مع عودة الشركات الأمريكية و كذا تكوين إطارات سونطراك بأمريكا و تواجد مسيرين و خبراء و مستشارين أمريكيين في الإدارات الرسمية في الجزائر.

الفرع الأول: الإطار الثنائي للتعاون النفطي بين البلدين.

بعد الاستقلال الجزائر جاء المشروع النفطي الجزائري الأمريكي المنجز في حقل **رود الباقل** مع شركة "**GettyeOil**" الأمريكية أول تجربة شراكة ناجحة مع واحدة من اقوي الدول

[1]- عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص65.

العالم، وقد اعتبرت الإطارات أن شركة سوناطراك تجربة مفيدة جدا، رغم إن مدخليها كانت جد متواضعة لأنها لم تكن تمثل سوى نسبة 5% من النفط المستغل ذلك الوقت، بالإضافة إلى شركة ثانية جزائرية أمريكية، في حقل غازي بمنطقة رود النص Rhoud Nous. و تنتمي الشركة الأمريكية إلي مجموعة شركات متعددة الجنسيات مقرها تكساس تدعى EL Paso Natural gaz قامت بمد الغاز إلى ارزيو نحو مصنع تميع الغاز[1].

و تشيد كذلك إلى إن الشركات الأمريكية ، قد دعمت الحكومة الجزائرية بالعديد من الأفكار المفيدة في القيام صناعة بترولية للبلدين، و هي القوانين المستوحاة عن قوانين الوكالات النفطية الأمريكية[2].

الفرع الثاني: الإطار الجماعي للعلاقات بين البلدين.

لقد أضحى العامل الاقتصادي من المداخل الرئيسية لفهم و تحليل السياسة الخارجية الأمريكية للمنطقة المغاربية، وذلك لما لها من ثروة طاقوية إضافة إلى اعتبارها سوقا لترويج منتجاتها، إن الشراكة الاقتصادية مع المغرب العربي برزت كتطور طبيعي لاتجاه الولايات المتحدة في التسعينات لإحكام سيطرتها على المناطق الحساسة، وذات موقع الاستراتيجي المهم بالنسبة إلى مصالحها الحيوية.

فخلال مشروعها المغاربي مشروع **أيز نيستان** أطلقت الولايات المتحدة عام 1998 مشروع الشراكة المغاربية المعروف بمبادرة **أيز نيستان** نسبة إلى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد و الأعمال الزراعية **ستيوارت أيز نيستان** في عهد الرئيس بيل كليتون،

---

[1]سعد حقي توفيق، العلاقات الجزائرية الأمريكية، مجلة دراسات إقليمية، بغداد، جامعة الموصل، العدد 26، 2012، ص ص 63-64

[2]عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري، 24 فيفري 1971، " دراسة للسياق و المقامين و الدلالات "، مجلة دفاتر السياسات و القانون، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 06، جانفي 2012، ص ص 192-193

تهدف إلى إقامة شراكة أمريكية مغاربية تشمل سوى تونس، الجزائر و المغرب، تهدف إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في الدول الثلاث باعتبارها تشكل وحدة اقتصادية[1].

الفرع 1 : خلفيات الاهتمام الأمريكي بالجزائر.

– إن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية بصفة عامة و بالجزائر خاصة كانت نتيجة لعدة عوامل تتجلى في:[2]

1– خلال حقبة الحرب الباردة نجد العامل الأول يتمثل في التغلغل السوفياتي في إفريقيا في الستينات و السبعينات التي سجلت نجاحات عدة في الكثير من المناطق حيث شكل تهديدا لمصالح حلفاء أمريكا الأوروبيين و تحديا لسياسة الاحتواء التي وضعت الحد من هذا المد.

2– قلق واشنطن من سياسة بومدين في الجزائر خاصة على الصعيد القاري من خلال منظمة الوحدة الافريقيا، و على صعيد العالم الثالث، حركة عدم الانحياز، وعلى مستوى منظمة الأوبك مسائل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و التعاون السياسي و العسكري الجزائري و الليبي السوفيتي المقلق.

3– العداء الأمريكي لليبيا بدورها في المحيطين الإقليميين العربي و الإفريقي، و رعايتها للفصائل الفلسطينية و اللبنانية و الحركات الثورية و اليسارية في إفريقيا و أمريكا اللاتينية، نجم عنه حصار اقتصادي عقب أزمة لوكربي فضلا عن تصنيفها دولة راعية للإرهاب وضمن محور الشر.

---

[1] أمين ألباز، منير البسكري، المرجع السابق، ص 56

[2] أمين الباز، منير البسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2013، ص ص 43–44.

بالإضافة إلى ذلك لا يمكن الحديث عن العلاقات الأمريكية الجزائرية دون التطرق إلى الانجاز الدبلوماسي الكبير الذي حققته الجزائر عام 1980 بنجاح مساعيها لإطلاق سراح رهائن السفارة الأمريكية في طهران.

الفرع 2: التحديات المواجهة للعلاقات بين البلدين في المجال النفطي.

إن الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت به العوائد النفطية من إخراج الجزائر في كل مرة من أزمتها، إلا أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري تظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد[1].

التحديات الداخلية:

بحكم إن النفط هو جهر العلاقة بين البلدين من خلال هذا البحث فان إنتاجه يواجه عدة تحديات نذكر منها:

1/. التحديات الداخلية على الصعيد الجزائري: فالنفط الجزائري مادة ناضية و بالتالي لابد من الاستثمار في الطاقات الأخرى و خاصة المتجددة و ذلك في ظل تزايد الطلب المحلي عن النفط و الغاز حيث ارتفع الاستهلاك المحلي للنفط من 26% من الإنتاج لسنة 2005 إلى 40% سنة 2010.[2]

2/. **معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر:**[3]تتمثل فيما يلي.

– كفل و تعقيد النظام الإداري، لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية و تداخل الصلاحيات.

---

[1] صابر البليدي، تراجع إنتاج النفط يضع الجزائر أمام مستقبل مجهول، صحيفة العرب، العدد 392، 27 نوفمبر 2013، عبر الرابط .Rttp.//www.alarab.co.uk/pp42831

[2] فلة حمدي، "مريم حمدي"، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحقيق القانوني و الواقع مجلة المفكر، جامعة الجزائر ، جامعة محمد خيفر، بسكرة العدد(10)، جانفي 2014، ص339.

[3]David. EbrownK op. p109.

– انتشار مظاهر الفساد متمثلة في الرشوة و الوساطة و المحسوبية و التعصب رغم الجهود المبذولة لمحاربتها.

– من أهم المعوقات أيضا الأشكال القائم في الجانب لبشري على مستوى مراكز القرار و مواقع التنفيذ حيث لم تتطور كما يتماشئ و التطورات العالمية الحاصلة و لا تزال السلوكات ابعد ما تكون عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية مباشرة.

2/ التحديات الخارجية:

تتمثل التحديات الخارجية في الصراع الدولي على السيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة العربية عموما و تتجلى مؤشرات هذا الصراع فيما يلي:

1-النوبك الأمريكي:

و هو القانون الذي وافق عليه مجلس النواب الأمريكي، و الذي يعطي للحكومة الأمريكية مقاضاة منظمة الأوبك و المنظمات المماثلة لها، بدعوى التحكم في أسعار النفط.[1]

2-ضريبة الكربون:

هي ضريبة تعتزم دول الإتحاد الأوروبي فرضها على لاستهلاك الوقود العضوي (البترول- فحم) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود. كذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة اثار ثلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود.[2]

---

[1] كوثر عباس الربيعي، " التأثير الأمريكي في السوق النفط العالمية"، (تاريخ الإطلاع 1 جانفي 2015).
Rttp.//www.lasy.net/isoj ?func= fullesc 8 old =60414.

[2] مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر. المؤتمر العلمي الدولي، بعنوان التنمية المستدامة و الكفاءة الأستخدامية للموارد المتاحة 7-8 افريل 2008 الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف ص 15.

3- سياسات الدول المستهلكة:

إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد و تخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار و بالتالي ارتفاع النفط سيؤدي إلى تطوير و إيجاد بدائل للطاقة

أما بعد الحرب الباردة برزة عدة عوامل إقليمية و دولية ساهمت في ترقية الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي أهمها: الأزمة الجزائرية و تداعياتها، قضية الصحراء الغربية، الاقتصاد في دول المغرب العربي و علاقات(ها) نخبها الحاكمة بالإدارة الأمريكية ثم الأصولية الإسلامية و خطر الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[1]

المبحث الثالث: الشراكة الجزائرية و المنظمات الدولية.

المطلب 3: الجزائر و منظمة الأوبك:

- تأسست منظمة أوبك يوم 14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمسة المنتجة للنفط _ السعودية.إيران.العراق و الكويت و فينزويلا في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد و بذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى و أنظمت قطر لهذه المنظمة عام 1962 ثم اندونيسيا و ليبيا عام 1963 و الإمارات و الجزائر 1967 و نيجيريا 1972 و الإكوادور و الغابون 1973.

- حاولت منظمة الأوبك عام 1965 أن تؤثر على أسعار النفط الخام و ذلك بتحديدها لسقف زيادة الإنتاج و حددت لكل دولة حصة إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم بذلك و في

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2007-2008.

– يناير 1968 أي بعد الأيام 6، تمكنت المنظمة من إيجاد اتفاق الشراكة الغربية يقضي بنزع الخصم على سعر البيع[1].

– في مؤتمر المنظمة في فبراير 1971 اضطرت الشركات النفطية الى التخلي عن عقودها التقليدية التانة و توقيع اتفاق جماعي يرفع من الأسعار و وضع برنامج للسعر ل6 دول.

– في أكتوبر الأول 1973 تم التوصل إلى اتفاق في وجهات النظر من المملكة العربية السعودية و إيران و اتبعهما في ذلك باقي الدول ودخل سلاح النفط المعركة العربية الإسرائيلية و أقيم حصار على الدول المؤيدة لإسرائيل.

– أنظمت الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) في نوفمبر 1967 و ذلك من اجل حماية و تحسين العائدات البترولية للدول العضوة.

– تقدم من الجزائر بطلب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حيث بدأت المفاوضات بين الطرفين لتحقيق هذا الانضمام الذي كان من أهم مطالبه.

– رفع الكفاءة الإنتاجية و توزيع الإنتاج في جميع القطاعات.

– تحقيق الاكتفاء الذاتي و إقامة تكتلات اقتصادية على المستوى الإقليمي.[2]

– صنفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي عائدات صادرات النفط لدول منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) و ذلك في النصف الأول من عام 2008 بنحو 4 مليار دولار حسب تصنيف أعدته إدارة معلومة الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية في

[1] احمد على عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط " م. د. و. ع. بيروت، لبنان، ط 1، 1991، ص 81.

[2] محمد طلعت الغنيمي، "البترول العربي و أزمة الشرق الأوسط"، دار الكتب 2896، القاهرة 1974، ص 62.

وقت كشفت الحصيلة التي أعلنها وزير الطاقة شكيب بان صادرات الجزائر النفطية خلال 4 أشهر الأولى من 2008 بلغت 2،27 مليار دولار.[1]

– أعلنت إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية أن منظمة الأوبك تكسب نحو 3،58 مليار دولار يوميا من مبيعات صادرات النفط في النصف الأول من عام 2008 و قالت في التقرير مفصل لها أن ذلك يعتبر أعلى عائد تحققه دول المنظمة التي تترأسها الجزائر مند تأسسها مند 48 عام و أشار التقرير أن صافي عائدات صادرات منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك في النصف الأول من عام 2008 بلغت حوالي 645 مليار دولار.

صنفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي عائدات صادرات النفط للدول منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" و ذلك في النصف الأول من العام 2008 بنحو 4 مليار دولار حسب تصنيف أعدته إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية في وقت كشفت الحصيلة التي أعلنها مؤخرا وزير الطاقة "شكيب خليل" أن صادرات الجزائر النفطية خلال الأربعة أشهر من العام الجاري بلغت 2،27 مليار دولار.

أعلنت إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية، أن منظمة الأوبك تكسب نحو 3،58 مليار دولار يوميا من مبيعات صادرات النفط في النصف الأول من عام 2008، وقالت في تقرير مفعل لها أن ذلك يعتبر أعلى عائد تحققه دول المنظمة التي تترأسها الجزائر حاليا مند تاسيسها 48 عاما، و أشار التقرير الى ان صافي عائدات صادرات منظمة الأوبك في النصف الأول من عام 2008 بلغت حوالي 645 مليار دولار، و ياتي

[1] مجلة السياسة، بطرس غالي " الإستراتيجية الدولية و سلاح البترول"، العدد 41 يوليو 75 ص 10.

ذلك في الوقت الذي بلغت فيه معدلات إنتاج دول اوبك البالغ عددها 13 دولة من بينها الجزائر أعلى المستويات, كما ارتفع سعر البرميل متجاوزا عتبة 130 دولار و في تحقيق تصنيف أجرته ادارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية حول عائدات دول "اوبك" النفطية في النصف الاول من السنة الجارية جاءت الجزائر في المرتبة التاسعة حيث بلغ صافي عائدات صادراتها من النفط 4 مليار دولار.[1]

المطلب الرابع: رهانات الطاقة في الجزائر.

– للجزائر أفاق واسعة لتطوير احتياطاتها من المحروقات بشكل عام، عن طريق الاستكشاف نظرا لشساعة المناطق التي من الممكن اكتشافها، فعلى الرغم مما تمتلكه الجزائر من احتياطات ضخمة و مؤكدة من الغاز طبيعي، و التي قدرت بحوالي 4502 مليار م^3 سنة 2010 و من البترول بحوالي 12،2 مليار برميل إلا انه مايزال أمامهم المزيد من الوقت لتتمكن من تنمية و تطوير احتياطاتها المحتملة و المتوقعة من المحروقات لا سيما بالنظر إلى مساحة البحث و التنقيب في الجزائر و التي تقدر بـ 1،5 مليون كلم^2 لم يستعمل منها سوى 44% من إجمالي هذه المساحة.

– ترتكز الإستراتيجية الحالية بالنسبة للثروة النفطية الجزائرية على تكتيف عمليات الاستكشاف وتوجيهها إلى مناطق جديدة و تطوير الحقول المكتشفة و غير المستغلة مثل الغاز الرطب المتوفر في الجنوب جنوب شرق حاسي الرمل أو حقول الغاز الجاف في منطقة عين صالح، أو حوض تندوف و حوض بشارو رقان بالجنوب الغربي الجزائري، كما أن للجزائر أفاق كبيرة في مجال الاستكشاف في مياه البحر الأبيض المتوسط حيث ستشرع سوناطراك في التنقيب على البتول و الغاز في أعماق البحر في غضون سنة 2013 حسب

[1] س ليلى، جزايرس، الجزائر التاسعة في دول الاوبك في عائدات النفط، صوت الاحرار يوم 01-08-2008.

تصريحات السيد يوسف يوسفي وزير الطاقة الجزائري[1] موضحا ان التنقيب سيكون على مساحة 3 ألاف كلم^2 بين ولايتي بجاية و عنابة شرقا و على مساحة ألفين كلم^2 بين منطقة تنس و ولاية مستغانم الواقعتين غربا، و قد تواجه الجزائر تحديات كبيرة جيوفيزيائية في عمليات التنقيب

البحري(offspore) مثل عمق المياه (3000-2500 م) و تواجد طبقات سميكة للأملاحذلك ما يتطلب وسائل وسائل تكنولوجية(sismique 3D) و كفاءات عالية.

- و لقد وضعت الجزائر خطة استثمارية للفترة 2017/2013 تعتزم فيها اتفاق حوالي 71 مليار دولار في القطاع الطاقة، وحسب تشوه المناقصات لقطاع الطاقة و المناجم^2 فان الجزائر ستكون ثالث اكبر مستثمر في قطاع الطاقة على مستوي منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا على مدى السنوات الخمس المقبلة بعد المملكة العربية السعودية 165 مليار دولار و الإمارات العربية المتحدة 107 مليار دولار و تشمل هذه الاستثمارات كل من الاستكشافات، النقل، التوزيع إضافة إلى عمليات تطوير منشات التحويل.

أما على مستوى شمال البلاد فقد تمت اكتشافات بترولية و غازية عديدة وجد مشجعة حسب سوناطراك في كل من تبسة و البيض و تيارت و سيشرع في تقييم هذه الاكتشافات و تحديد نسبة أهميتها بداية عام 2012.[3]

وتنفيذ هذه المشروعات، يجب إدخال تعديلات أساسية تشمل قطاع المحروقات لتشجيع الشركات الأجنبية على المشاركة في استغلال الحقول المكتشفة و غير المستغلة و كذا

[1]- الخبير الدولي نيكولا ساكيس، جريدة الخبر، "أوربا لا تريد أن تسيطر، سوناطراك و غاز بروم على السوق الطاقوي" يوم 2007/09/27.

[2]-NymaRomdeleuxlalgerie se prepar a lancfr des campagnes d'explotionpetroliere et goziereoff.shore. article publie le 06/11/2011 sur le sile

[3] - Boasem Bulletin des appels d'offres du secteur de l'energie et des mins. Alger N 900 du 16/10/2011

الحقول المنتجة، حيث انه بالنظر إلى الوسائل و التقنيات المتطورة و كذلك ضخامة الاستثمارات النفطية يصعب على الدولة تامين المبالغ الكافية و الاعتماد الكلي على المبالغ المقتطعة من العائدات البترولية و الغازية لتطوير الطاقات الإنتاجية في الوقت الذي يعتبر العديد من الخبراء ان التشريعات الحالية بالنسبة للإطار القانوني و المالي للاستثمار في مجال الاستكشاف ليست جذابة بما فيه الكفاية لشركات النفط الأجنبية معتبرين أن قانون المحروقات الحالي يشكل عقبة في تطوير استكشاف و صناعة النفط مما يتطلب مراجعته و تكيفه[1]

[1]- جريدة الفجر، الجزائر يوم 2011/11/12، الجزائر تحقق أولى اكتشافاتها للبترول في شمال البلاد " الصفحة الاقتصادية ".

الخاتمــة

الخاتمة

لقد كان الهدف من دراستنا متمحورا حول مدى أهمية القطاع الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية، وبالمقابل مدى فاعلية هذه السياسة الخارجية ودورها في الاقتصاد الجزائري.

من خلال التطرق إلى هذه الإشكالية وفي محاولة منا لإيجاد إجابات لها من خلال دراسة للسوق العالمية للطاقة لما لهذا العنصر من أهمية بالغة في العلاقات ما بين الدول المنتجة من جهة للطاقة والدول المستوردة لها من جهة أخرى. والجزائر باعتبارها منتجة للطاقة بل وارتكاز اقتصادها على إيرادات تصديرها، فإنه كان من اللزوم البحث في السياسة الجزائرية في قطاع الطاقة على المستوى الخارجي، خصوصا في ظل تنامي الاهتمام بهذا القطاع على المستوى الدولي حيث يوجد العديد من الأجهزة والمؤسسات والهياكل الدولية المنوطة بتسيير هذا القطاع في مستواه الدولي، وتسهيل العلاقات فيما بين الدول وعقد المؤتمرات والقمم الدولية، حيث تعتبر الجزائر عضوا في منظمة الدول المصدرة للنفطopecما يجعلها تنتهج سياسة خارجية من خلالها تتمكن من التفاوض إما على المستوى الثنائي أو الجماعي على غرار التفاوض مع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية.

يجب على الجزائر من جهة أخرى وضع استراتيجية نفطية خارجية تمكنها من تحسين إنتاجها الطاقوي و كذا اهتمامها بالطاقات المتجددة كبديل للطاقة التقليدية وتوظيف هذه الطاقات في تحسين التنمية على المستوى الداخلي.

قائمة المصادر

و المراجع

❖ قائمة المراجع و المصادر :

أولا: باللغة العربية:

1/ الكتب :

1/ أحمد سعدي مصادر الطاقة (اوراق الاوبيك) الكويت سنة 1973 ص49،ص50

2/ العيدي عبد العبد المجيد (دكتور)قانون العلاقات الدولية دار قواس للنشر مطبعة فن والوان تونس ، 1994،ص123

3/ السيد يلسين وآخرون ، العرب والعولمة ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1997ص123

4/ أحمد مدحت سالم الطاقة وتلوث لبيئة دار الفكر العربي سنة سنة 1999ص 13 . 14

5/ إسماعيل خناس . تحدي الطاقة في حوض البحر الأبيض المتوسط . دار الفرابي ، بيروت لبنان ط 1 1994 ص 123

6/ امين الباز منير السكري ، مكانة المغرب في السياسة الخارجية للولايات المتحدة القاهرة . الإسكندرية . مكتبة الوفاء القانونية ط1 ، 2013 ص43

7/ أحمد علي عتبقة الإعتماد المتبادل على الجسر النفط م.د.و.ع بيروت لبنان ط1 1991 ص81

8/ حسن عبد العزيز حسن ، الطاقة في عالم اليوم الكتاب الثالث 2003

9/ حسن احمد شحاتة ، التلوث البيئي و مخاطر الطاقة ط2002 ص 67 . 69 10/ حلمت سامي سليمان . نفط العراق . دار الرشيد للنشر 1979 ص64

11/ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية و الإستراتيجية ، إدارة الأزمان ، (الإردن دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ط 5 ، 2005) ص61

12/ يوسف ناصف حقي ، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت ، مطبعة سيكو بالإشتراك مع دار امواج النشر والتوزيع 2003)ص 121

13/ جورج قرم . الهيمنة في النظام . في (سمير أمين ولآخرون ، العرب وتحديات النظام الحالي ط2 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2004) ص09

14/ سالم توفيق النجفي ، (أل أزمة المعاصرة للنظام الرأس المالي : إحتلال العراق نموذجا) السياسة الدولية ، عدد 163 ت2003 ، ص108

15/ محمد جمال المظلوم ، تحديات ألأ‘ألأ/ ألأٍ[] في ظل النظام العالمي الجديد ط2 (بيروت مركز الدراسات العربي الأوروبي 1997) ص09

16/ برهان غليوون وسمير امين عولمة الثقافة وثقافة العولمة (دمشق دار الفكر 2000) ص80

17/ مير نوف أ ، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة الجنسيات (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986) ص93

18/ عبد الله يوسف سهر محمد الأمن والتدخل الخارجي في لبشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، عدد160 ، (أفريل 2005) ص12

19/ سهير محمود طلعت العزال ، باكالوريوس تجارة ، قسم المحاسبة ، التقييم للاثار البيئية لتحلية المياه في إستخدام الطاقة الشمسية ، جامعة عين الشمس ،2006 ، ص 27

20/ حسن أحمد شحاتة ، التلوث البيئي ومخاطر الطاقة ، 2002 ص 51 . 52 حسن عبد العزيز خسن ، الطاقة في العالم اليوم ، كتاب الثالث ، سنة 2003 ، ص11 . 75 . 95

أحمد مدحت إسلام الطاقة والتلوث البيئة دار الفكر العربي سنة 1999 ص 13 . 14

21/ د. يسرى ابو العلاء نظرية البترول دار الفكر الجامعي الإسكندرية سنة 2008 ص 456

22/ محمد يوسف علوان . النظام القانوني لإستغلال النفط في الاقطار العربية ، كلية الحقوق ، جامعة الكويت ، الطبعة 1 سنة 1986 ، ص 184

23/ نبيل جعفر عبد الرضا ، إقتصاد النفط ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، سنة 2011 ص 100

24/ عيادة عبد الرؤوف ، عبد الغفار غطاس ، أُثر تذبذبات النفط على النمو الإقتصادي في لبجزائر ، العدد 2 . سنة 2002

25/ ضياء الموسوي "ثورة اسعار النفط 2004" ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 2005 ، ص ص17 _18

26/ قاسم محمد حسن بهلول "الجزائر بين الأزمات الإقتصادية و الأزمات السياسية " ، مطبعة دحلب 1996 ، ص 224

27/ عاطف سليمان ، معركة البترول في الجزائر ، دار الطليعة ، بيروت 1974 ، ص65

28/ أمين الباز ، منير البسكري ، المرجع السابق ص 56

29/ أمين الباز، منير البسكري ، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة ، الإسكتدرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، ط1 ، 2013 ص 43 ص44

30/ أحمد علي عتيقة ،الإعتماد المتبادل على جسر النفط " م. د. و.ع. بيروت ، لبنان ، ط1 1991، ص 81

31/ محمد طلعت الغنيمي ، " البترول العربي وأزمات الشرق الأوسط" ، دار الكتب 2896 ، القاهرة 1974، ص62

2/ المذكرات الجامعية :

1/ خلود حسام حسين حسن ، إقتصاديات الطاقة الجديدة والمتجددة وإمكانيات إستثمارها في مصر ، جامعة عين الشمس ، ماجيستر كلية التجارة ، سنة 2004 ص43 ص44 ص45

2/ محمد أبو زيد عبد الجواد ، مذكرة الماجيستر ، المبتني السكينة ذات الإمداد بالطاقة المتجددة ، جامعة عين الشمس ، سنة 2004 ، ص53

3/ ملهر محمود طلعت القوابي ، بكالوريوس تجارة ، قسم المحاسبة ، التقييم الإقتصادي لآثار البيئية لتحلية المياه بإستخدام الطاقة الشمسية ،جامعة عين الشمس ، سنة 2006 ، ص49

4/ أبو محمد أبو زيد عبد الجواد ، مذكرة الماجيستر ، المبتني السكينة ذات الإمداد بالطاقة المتجددة ، جامعة عين الشمس ، سنة 2004 ، ص53

5/ ملهر محمود طلعت القوالي ، بكالوريوس تجارة ، قسم المحاسبة ، التقييم الإقتصادي للآثار البيئية لتحلية المياه بإستخدام الطاقة الشمسية ، جامعة عين الشمس ، سنة 2006 ، ص49

6/ محمد أبو زيد عبد الجواد ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية ، ماجيستر جامعة باتنة ، سنة 2008

7/ محمد السيد فليم (الدكتور) : تحليل السياسة الخارجية ، مصدر المذكرة ، ص12

8/ علي الحاج ، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2006، ص51

9/ عبد الكريم كبش ، " العولمة الدولة و مفهوم السيادة " في أعمال الملتقى الدولي لكلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية لكلية العلوم السياسية ، مرجع سابق ذكره ، ص42

10/ السيد ياسين و آخرون ، العرب و العولمة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 ، ص24

11/ وحيد خير الدين أهمية الثروة النفطية في الإقتصاد الدولي و الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات مذكرة ماجيستر غير منشورة في العلوم الإقتصادية دراسة حالة الجزائر جامعة بسكرة ، السنة الجامعية 2012/ 2013 ، ص120

12/ زيتوني الهوارية ، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الإقتصاد الجزائري نموذج مذكرة ماجيستر جامعة تيارت 2010/ 2011 ص34

13/ موري سمية " أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية ، دراسة حالات الجزائر " مذكرة ماجيستر جامعة تلمسان ، سنة 2009/ 2010 ، ص79 _ ص80

14/ جمادي نعيمة ، " تقلبات النفط و إنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986/ 2008 " مذكرة ماجيستر غير مستوردة ، جامعة شلف ، 2008 ، ص90

15/ العمري علي " دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي ، دراسة حالة الجزائر (1970/ 2006) ، مذكرة ماجيستر غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2007/ 2008 ، ص30

16/ د. إسماعيل صبري مقلد ، نظريات السياسية الدولية ، الكويت ، جامعة الكويت 1982 ، ص148

17/ سعد حقي توفيق ، العلاقات الجزائرية الأمريكية ، مجلة دراسات إقليمية ، بغداد ، جامعة الموصل ، العدد 26 ، 2012، ص63 _ص 64

18/ عصام بن الشيخ ، قرار تأميم النفط الجزائري ، 24 فبفري 1971 ، " دراسة للسياق و المقامين و الدلالات " ، مجلة الدفاتر السياسات و القانون ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 6 جانفي 2012، ص 192_ ص193

19/ عيسى مقليد ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية ، مذكرة ماجيستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ، الجزائر ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007/ 2008

3/ المقالات و الجرائد اليومية :

1/ د. محمد ،أخبار اليوم "قمة الغاز الصخري في الجزائر إحتياطات هائلة ، يوم 2016 /4/2

2/ الجزائر تحقق أولى إكتشافاتها للبترول في شمال البلاد ، جريدة الفجر ، الجزائر ، الصفحة الإقتصادية يوم ، 11/12/ 2011

3/ صابر البليدي ، تراجع إنتاج النفط يضع الجزائر أمام مستقبل مجهول ، صحيفة العرب، العدد 392 ،27 نوفمبر 2013 ، عبر الرابط :

Rttp.//www.alarab.co.uk/pp42831

4/ الخبير الدولي نيكولا ساكيس ، جريدة الخبر ، " أوروبا لاتريد أن تسيطر ، سوناطراك و غاز بروم على السوق الطاقوي " يوم 09/27/ 2007

5/ جريدة الفجر ، الجزائر يوم 2011/11/12 ، الجزائر تحقق أولى إكتشافاتها للبترول في شمال البلاد " الصفحة الإقتصادية "

6/ قانون رقم 86 _ 14 المؤرخ في 13 ذي الحجة ، 1406 الموافق ل 19 أوت 1986 ، يتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها و نقلها بالأنابيب ، الجريدة الرسمية ، عدد 35 الصادرة في 8/21/ 1986 ، ص11

7/ محمد قاسم حسن بهلولي ، المرجع السابق ، ص231

4 / تقارير و قوانين :

المرسوم رقم 63. 267 المؤرخ في 24 جويلية 1963 ، المنظم لهيكلة وزارة الصناعة و الطاقة

المرسوم رقم 77. 217 المؤرخ في 31 ديسمبر 1977

تقرير الأمين العام السنوي ، منظمة الأوبك ، العدد 28 سنة 2001

تقرير الأمين العام السنوي ، منظمة الأوبك ،العدد 29 ، سنة 2002

تقرير الأمين العام السنوي ، منظمة الأوبك ، العدد 32، سنة 2005

تقرير الأمين العام السنوي ، منظمة الأوبك ، العدد 33 ، سنة 2006

تقرير الأمين العام السنوي ، منظمة الأوبك ، العدد 34، سنة 2007

تقرير الأمين العام السنوي ، منظمة الأوبك ، العدد 40 ، سنة 2013

قانون رقم 86 _ 14 المؤرخ في 13 ذي الحجة ، 1406 الموافق ل 19 أوت 1986 ، يتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و إستغلالها و نقلها بالأنابيب ، الجريدة الرسمية ، عدد 35 الصادرة في 21/ 08/ 1986 . ص 11

المادة 04 من القانون 91 _ 21 المتعلق بالمحروقات الصادرة في الجريدة الرسمية ، العدد 63 المؤرخ في 07/ 12/ 1991

الجمهورية الجزائرية الدموقراطية الشعبية ، دستور 1996 مادة 77

جريدة الفجر ، الجزائر يوم 11/12/ 2011 ، الجزائر تحقق أولى إكتشافاتها للبترول في شمال البلاد "الصفحة الإقتصادية "

5/ المجلات :

1/مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 46 ، 1987، ص180

2/ مستقبل الطاقة العالمية خلال التمانينيات و دور الأوبك ، مجلة النفط والتنمية ، الرقم 6، مارس ، ص64

3/ الإستعمال السلمي للطاقة النووية ، مجلة الطاقة و المناجم وزارة الطاقة والمناجم الجزائر جويلية 2007 ص 17

4/ عبد القادر معاسو السياسة البترولية الجزائرية و دور النفط في التنمية الإقتصادية ، دراسات في النفط العربية مجلة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الكويت سنة 1981 ص342_ 343

5/ مجلة الأوبك خريطة المواقع النفطية والعلاقة بين النفط والتنمية في الجزائر شهر أفريل 2009 عدد 1259 ص13_18

6/ سامي النجار الجزائر تكون منتجا كبيرا في الغاز ، صحيفة الكوتيديان ، العدد 28190 / 09 / 01/ 2010

7/ نور الدين بوطرفة المدير العام لمجمع سونالغاز مجلة أصداء سونالغاز ، العدد 2004

8/ محمد مسن التدبير الإقتصادي للمؤسسات التقنيات و الإستراتيجيات ، منشورات ساحل الجزائر

9/ محمد مسن التدبير الإقتصادي للمؤسسات التقنيات و الإستراتيجيات ، منشورات ساحل الجزائري 2001

6/ المؤتمرات :

1/ المؤتمر العربي ، التقنيات الحديثة للطاقة من أجل إزدهار البيئة ، عدد 67 _78 سبتمبر 2005 ص94_ ص95

2/ د. وهيب عيسى الناصر ، مستقبل الطاقة العربي المتجددة ، مؤتمر الطاقة العربي السابع ، القاهرة 11 مايو /أيار 2002

3/ مؤتمر الوطن العربي ، التقنيات الحديثة للطاقة من أجل إزدهار البيئة ، مرجع سابق ، ص96

4/ هشام الخطيب ، مصادر الطاقة المتجددة ، التطورات التقنية والإقتصادية (عربيا وعالميا) المؤتمر العربي الثامن ، ص39

7/ المراجع باللغات الأجنبية :

1/ Lawrence Berckeley-National laboratory- Berckeley .U.S.Emsley 2001. P 479 .

2/ Kurt J. How Foreing Policy is made . NewYork 1949 . P 12.

3/ Naftal news . numéro special – avril 2009.

4/ CHAKIB KHALIL du petrol et des iddees intervention devant la bipartite gouvernement UGTA revue energie et mine n°01janvier 2004 p 05

5/ James Robiston *Richard Sneyder :Decision Mokingin. International politic in :Herbert kelman (ED) International Behavios (Holt) Rimehart and Winston . New York 1966. P 437

6/ KHELIF. OMAR;OP CIT ; P 34.

7/ Centre National de L'Informatique et des statistiques du commerce éxterieur de l'Algerie année 2007 .

❖**الفهرس :**

العنوان	الصفحة
البسملة	**_**
الشكر والتقدير	**_**
الإهداءات	**_**
المقدمة	**أ _ ب**
الفصل الأول : الإطار النظري للطاقة والسياسة الخارجية	**01**
المبحث الأول: ماهية الطاقة و أهميتها	**01**
المطلب الأول: مفهوم الطاقة	**01**
المطلب الثاني: أهم مصادر الطاقة	**02**
المطلب الثالث: أهمية الطاقة على الصعيد العالمي	**14**
المبحث الثاني: السياسة الخارجية و أبعادها	**17**
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية	**17**
المطلب الثاني: أنماط و خصائص السياسة الخارجية	**20**
المطلب الثالث: أبعاد السياسة الخارجية	**25**
الفصل الثاني: اقتصاديات الطاقة في الجزائر و أزماتها.	**33**
المبحث الأول: اقتصاديات الطاقة في الجزائر	**33**
المطلب الأول: أهم مصادر الطاقة في الجزائر	**33**
المطلب الثاني: الطلب على الطاقة في الجزائر	**44**
المطلب الثالث : أهم المؤسسات الطاقوية	**46**

المبحث الثاني: أزمات الطاقة في الجزائر	**54**
المطلبالأول: الجزائر اتجاه الأزمة النفطية سنة 1973.	**54**
المطلب الثاني : تداعيات الأزمة الاقتصادية سنة 1986.	**56**
المطلب الثالث : الأوضاع النفطية في الجزائر سنة 2000 – 2013.	**58**
الفصل الثالث : السياسة الطاقوية الجزائرية على الصعيد الخارجي.	**63**
المبحث الأول : القرار الطاقوي الخارجي في مجال الطاقة.	**63**
المطلب الأول: تعريف سياسة صنع القرار	**63**
المطلب الثاني : سياسة صنع القرار الخارجية إستراتيجية الجزائر	**66**
المطلب الثالث : سياسة صنع القرار الطاقوية	**69**
المبحث الثاني : الشراكة الجزائرية الخارجية	**71**
المطلب الأول : الشراكة الطاقوية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	**71**
المطلب الثاني : آليات التعاون النفطي الأمريكي – الجزائري	**74**
المطلب الثالث : الجزائر و منظمة الأوبك OPEC	**79**
المطلب الرابع : رهانات الطاقة في الجزائر	**82**
خاتمة.	**85**
قائمةالمراجع.	**–**